ما يختصّ به النفي من أَحْكَام

أسماء بنت محمَّد بن عسَّاف العسَّاف
أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية التربية
للبنات بالرياض

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على الهادي الأمين، ومن اهتدى بهديه، وعليه سار إلى يوم الدين، وبعد:

فإنَّ الحديث عن النَّفي في العربية؛ مايكون له ويختصّ به ويتّصل، من الأهمية بمكان، إذ تراه داخلاً كلَّ باب، ومرتبطاً بغير بحث، وقلَّما تقف على موضوع نحويّ لاتجد له به أثراً، فطَرفُه في باب الابتداء ونواسخه، والفعل ونواصبه وجوازمه وتوكيده، والفاعل، والاستثناء، والحال، وحروف الجر والإضافة، وحروف الجواب، وحروف العطف، والتعجّب والتفضيل، والقسم، .... وغير ذلك، وهو إلى ذلك من أكثر المعاني النحويّة اتساعاً، إذ تعدّدت خواصّه، وتفرّعت أحكامه، واتّسعت دائرته.

ومع ماهو عليه من الأهمية لم يُفرد بمصنَّف يلمّ شتاته، ويجمع متفرّقه، ولذا رأيت أن أفرده ببحث مستقل، وسمته بـ " مايختصّ به النّفي من أحكام" . وهدفي من ذلك أن أقف على ما ينفرد به النفي دون غيره من أبواب العربية، لا أن أحيط بكل أحكامه وتفصيلاته.

وقد سبق إلى الحديث عن النفي بصفة عامة مؤلفات كثيرة، منها كتاب (أساليب النفي في العربية ـ دراسة وصفية تاريخية / د. مصطفى النماس) تناول فيه أدوات النفي وما حدث لها من تطور في الاستعمال، قال: " نكتفي بوصف المعنى الوظيفي لهذه الأدوات في الصورة التي استقرت عليها في لغتنا العربية، مع الربط ـ ما أمكن ـ بين ذلك واللغة المعاصرة، وما شاع فيها من ظواهر جديدة "(١).

وكتاب (أسلوب النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي / د. خليل عمايرة) درس فيها دلالة الأدوات وتركيبها في ضوء التحليل الحديث لعلم اللغة. وكتاب (أسلوب النفي في القرآن / لأحمد ماهر البقري)

(١) المقدمة ٧.

شمل حديثه فيه النفي الصريح والضمني والبلاغي مدخلاً كثيراً من المعاني النحوية الأخرى التي رأى فيها دلالة على النفي كالإضراب والاستدراك والردع والاستبعاد والاستثناء والاستفهام وغيرها.

وكذا ما نشر في بعض الدوريات من حديث عن النفي، كـ(دلالة "إن" على النفي / لحسين غزال)[1] ومقالات د. إبراهيم السامرائي عن النفي، نحو (الكلم الذي يلزم النفي)[2] و(اختصاص اللفظ بالنفي)[3] متناولاً فيهما لزوم بعض ألفاظ اللغة للنفي، وهو مبحث جُمع وأسقط من هذا البحث بعد الوقوف على نصّ لأبي حيان يدل على مشاركة النهي له[4].

وغير ذلك كثير ممّا يتصل بالنفي ولا يمسّ ما نحن فيه، وهو انفرادات النفي وخواصه.

ولا إخالني بحاجةٍ إلى أن أُبَيِّن ما واجهني من صعوبة جعلتني ـ منذ البدء ـ أؤخّر نيَّة كنت قدّمتها؛ فسعة البحث، وتناثر مفرداته في أبواب النحو وفي كتب الحروف والمعاجم وما يتّصل بها، إضافة إلى تداخل كثير من مسائله مع النهي والاستفهام، وتشابهه معهما، مع خلو الدراسات السابقة من إشارات لهذا الموضوع أو فقرها، بل إنّ كتب النحو ـ على كثرتها ـ لم تفرد هذا المعنى بباب مستقل سوى ما نراه في كتاب المفصل للزمخشري وشروحه؛ كل ذلك كان كفيلاً بثني العزم لولا إرادة الله سبحانه ثم إدراك أهميّة الموضوع.

وقد استدعى جمع مادة هذا البحث – بدءاً – قراءة كتب نحويّة مبسوطة باباً باباً وكلمة كلمة، للوقوف على دقائق النفي وأحكامه ثمّ دراستها وتحليلها،

(١) مجلة الفكر الإسلامي، لبنان، (العدد ٨ ـ ذو القعدة ١٤٠٤هـ).

(٢) مجلة المنهل (عدد ٥٧٩ ـ محرم وصفر ١٤٢٣هـ).

(٣) المجلة الثقافية، الأردن (عدد ٢٤ رمضان ١٤١١هـ).

(٤) انظر: البحر ٣ / ٢١٣.

وإهمال ما ليس له علاقة بما يختصّ به النفي وإن كان منه.

وانبثقت هذه الدراسة من كتب نحويّة صِرفة، كان من نتاجها التزوّد بمسائل نحوية تختص بهذا الباب، مضافاً إليها مسائل أصول أفرزتها تلك الكتب، فآثرت ذكرها استكمالاً للفائدة، مدّعمة ببعضٍ أخرى نتجت من إعمال الذهن وإطالة النظر في قضايا تتعلق باقتران النفي بمعانيَ أخرى أو صيغ مختلفة، لا تُرى ماثلة مبسوطة في كتب النحو، فآلفت بينها هذه الدراسة.

وقد جعلت هذا البحث في مقدّمة وتمهيد ومبحثين رئيسين، تناول التمهيد بياناً موجزاً لمعنى النفي وأدواته، وكان المبحث الأول بعنوان: ما يختص به النفي عامة، وفيه ثلاث قضايا: في المعاني والروابط، والأصول، والنحو. والثاني: مايختص به بعض حروف النفي، وفيه خمسة حروف: لم، لمّا، لا، ما، ليس.

وكان الفصل بين المبحثين لعدم صحة إثبات انفراد يخص حرفاً أو حرفين للنفي عامة، فرأيت إثبات الانفرادات العامة للنفي أولاً ثم إسناد الانفرادات الخاصة بحروفها ثانياً.

واتخذت من التحليل منهجاً لدراسة المسائل وعرضها، مع الإحالة في الحواشي لمصادرها بصورة مختصرة توحي بالاسم ويدركه المختص، وهو منهج ارتضيته، وسار عليه كثير؛ لعدم الإثقال بذكر الاسم مطولاً.

وهاهو البحث يُفصح عن ذاته، ويُنبئ عمَّا مضى من وقته، ويردف الشكر وافراً جزيلاً لفضيلة أستاذي الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، الذي يدين له هذا البحث بفضل اقتراح موضوعه والتّطوّع بما لديه والتكرم بمتابعته، كما تدين له الباحثة بسالف فضل إشرافه على آخر رسالة علميّة، سائلة المولى له إجزال المثوبة وإعظام الأجر، وللقارئ في هذا البحث بلوغ المراد ووصول المبتغى.

والحمد لله رب العالمين

التمهيد: "النفي وأدواته"

أولاً: معنى النّفي:

النفي لغةً:

نفيتُ الرجل وغيره نفياً إذا طردتَه، فهو منفي، قال الله تعالى ﴿أو يُنفوا من الأرض﴾[1]. تقول: نفيته فانتفي ونفى هو أيضاً، وتقول: هذا يُنافي ذاك، وهما يتنافيان ونفى الشيء ينفي نفياً إذا تنحَّى[2].

وتقول: نفى شعره ذهب وتساقط[3]، ونفي الزاني الذي لم يُحصن: يخرج من بلده سنة تغريباً، ونفى السيلُ الغثاءَ حمله ودفعه، ونفت الريح التراب أطارته، ونفت السحابة ماءَها نفياً: مجَّته؛ أي صبَّته ودفعته، والنفي: ما نفته الحوافر من حصىً وغيرها في السير.

ويقال: نفى الشيء نفياً: جحده، ومنه نفي الأب الابن؛ إذا نفاه عن أن يكون ولده[4].

النفي اصطلاحاً:

استعمال أدوات مخصوصة دالة على خلاف الموجب.

والجامع بين المعنيين أنَّ عموم النَّفي لغةً يدل على الطرد والإبعاد، فكما أنَّ الإبعاد ترك للمكان الثابت، كان النفي في الاصطلاح تركاً للثابت الموجب بواسطة أدوات تدل على ذلك[5].

---

(١) المائدة: ٣٣.

(٢) انظر: (ن ف ي). العين ٨/٣٧٥-٣٧٦، التهذيب ١٥/٤٧٥-٤٧٦، المحيط ١٠/٣٩٩، الصحاح ٦/٢٥١٣-٢٥١٤، اللسان ١٥/٣٣٦-٣٣٧، التاج ٢٠/٢٥٧.

(٣) انظر: (ن ف ي) المحيط ١٠/٣٩٩، التاج ٢٠/٢٥٧.

(٤) انظر: التاج ٢٠/٢٥٧-٢٥٨.

(٥) التعريف والجامع اجتهاد من الباحثة، إذ لم أقف على تعريف له سابق.

ثانياً: مصطلح النَّفي[١]:

المصطلح الذي سار عليه البحث ودرج على استخدامه "النفي" هو مصطلح البصريين، ضمّنه شيوخ المدرسة مؤلفاتهم، فحفل به كتاب سيبويه ومن تبعه من أقطابها، ويقابله مصطلح "الجحد" عند الكوفيين، الذي غضّت به كتبهم كمعاني القرآن للفراء، وإن كان أتى باصطلاح البصريين كذلك[٢]. ومن خلال تصفح مادتي المصطلحين في معاجم اللغة نقف على أنَّ النفي أعم من الجحد، ولذا رأى ابن النحاس أن يطلق على "اللام" الناصبة بإضمار "أن" لام النفي "لام الجحود"[٣]؛ لأنَّ الجحد إنكار مع العلم، ولذا يكون كل جحد نفياً ولا يكون العكس[٤].

ثالثاً: أدوات النفي:

وتنقسم أدواته بحسب نوع الكلمة ودلالتها إلى:

١- انقسام دلالي: أ- ما كان النفي معنىً ملازماً له، وهي: "إن" و"لا" و "لات" و "ما" -على خلافٍ في كونهن حروفاً مُعملة أو مهملة- و"لم" و "لمّا" الجازمتان و "لن" الناصبة و "ليس" -على خلاف في حرفيتها وفعليتها- و"غير" [٥].

ب- ما كان النفي معنىً فرعياً له، نحو: "قد" -فيما حكاه ابن سيده[٦] - و"إلا" -إن كانت بمعنى "غير" [٧]- و"أن" -عند الفراء[٨]-.

(١) انظر: دراسة النحو الكوفي ٢٦٢-٢٦٤، مصطلحات النحو الكوفي ١٤٦-١٤٧.

(٢) انظر مثلاً: ١/ ٥٢.

(٣) انظر: المغني ١/ ٢١١، الأشموني ٣/ ٢٩٢.

(٤) انظر: الفروق ٣٨، البرهان ٢/ ٣٧٦، البصائر ٢/ ٣٦٩.

(٥) انظر: التحفة الوفية ٢٦٧، المغني ١/ ٢٢، ١٥٧، ٢٣٧، ٢٥٣، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٩٣، ٢٩٦.

(٦) انظر: المحكم ٦/ ٧٤، ورده ابن هشام في المغني ١/ ١٧٥.

(٧) انظر: المغني ١/ ٧٠.

(٨) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٢٢-٢٢٣، المغني ١/ ٣٦، وقد ردّه أبو حيان في البحر ٣/ ٢١٣، والسمين الحلبي في الدر ٣/ ٢٥٦ لعدم الدليل من كلام العرب.

٢- انقسام لفظي: بحسب نوع الكلمة وهي:

أ- الاسم، كـ "غير".

ب- الفعل، وينقسم إلى فعل موضوع للنفي كـ "ليس"، ومستلزم له كـ "أبيت"، وعارض كـ "قلّما" (١).

جـ- الحرف، كـ "إن" و "لا" و "لات" و "لمّا"، و "لن" و "ما" و "لم".

المبحث الأول: ما يختص به النفي

١- من قضايا المعاني والروابط:

يرد في هذا المبحث المسائل التي تتعلّق بمعنى النفي أو ألفاظه أو العلاقة القائمة بينه وبين معنىً آخر مرتبط به ارتباطاً واضحاً، وقد كان هذا نتيجة قراءة متأنية لأحكام النفي خرجت بما يلي:

أ- عمومه لأنواع الكلام: يختص النفي بكونه المعنى النحوي الذي دل عليه كَلِمُ العربية بأنواعها الاسم والفعل والحرف، وتفرعات أنواعها كذلك(٢)، فيكون بالحرف، كـ "ما" و "لا" و "لات" و "إن" و "لم" و "لمّا" و "لن"(٣).

ويكون بالفعل الموضوع للنفي، كـ "ليس"(٤)، وبالعارض له، كـ "قلّما"(٤)، وبالمستلزم له، كـ "أبيت"(٥) و "رفضت" و "امتنعت".

ويكون بالاسم كـ "غير"(٦)، و "عدم"، وبالاسم العارض للنفي، كـ "أقل"، يقول ابن السَراج: "وقد وضعته العرب موضع "ما"؛ لأنه أقرب شيء إلى المنفي

(١) انظر: التصريح ١/ ١٨٥.

(٢) انظر في أنواع النفي: العمدة ١/ ١٩٦- ١٩٧، الارتشاف ٣/ ١١٦٠، التصريح ١/ ١٥٧، ١٨٤، ٢/ ٢٣٨.

(٣) انظر: التحفة الوفية ٢٦٧، التصريح ٢/ ٢٣٨.

(٤) انظر: التصريح ١/ ١٨٥، ٢/ ٢٣٨.

(٥) انظر: التصريح ١/ ١٨٥.

(٦) انظر: التصريح ٢/ ٢٣٨.

القليل"(١) وقال المبرد: "وأن يكون أقلّ في موضع نفي أكثر"(٢).

وكذا يكون النفي لفظياً بالأداة على اختلاف نوعها، ومعنوياً بإفادة الكلمة ذلك كـ "يأبى"(٣).

ب- خروج بعض أدواته الخاصّة عن استعمالها الأصلي:

تلزم بعض أدوات النفي استعمالاً واحداً بأن تكون مهملة مثلاً تدخل على القبيلين، وقد تكون مختصّة فتعمل في الاسم أو الفعل، إلاّ أنَّ بعضاً منها قد يخرج عن استعماله، فيعمل عملاً ليس له، أو يستعمل في غير سياقه، ومن ذلك مثلاً: "لن" جازمة(٤)، و "لم" ناصبة(٥)، و "ليس" عاطفة(٦)، وكذلك "ليس" و"لا يكون" الأولى الناسخة والثانية النافية بلا عمل مع (كان)، ثم أدخلتا باب الاستثناء فكانتا من أدواته ملحقتين بـ "إلاّ" منقولتين(٧)، ولذا قال صدر الأفاضل: " فـ "ليس" و "لا يكون" هاهنا وإن كانا في الأصل للنفي، إلاّ أنهما نزلا منزلة حرف الاستثناء"(٨)، وكذا "غير" إذا أدخلت باب الاستثناء بعد أن كانت صفة نكرة(٩)، و لعلّ منه كذلك زيادة بعض أدوات النفي، إذ تخرج من الدلالة على النفي الخالص إلى زيادتها لتوكيد نفي سابق، وذلك زيادة "إن" بعد

(١) الأصول ٢/١٦٨.

(٢) المقتضب ٤/٤٠٥.

(٣) انظر: التصريح ١/٣٤٨.

(٤) انظر: الحمل على النظير ٢٤.

(٥) انظر: الحمل على النظير ٢٤.

(٦) انظر: الحمل على النظير ٢١.

(٧) انظر: الكتاب ١/٥٧، ٢/٣٤٧، المقتضب ٤/٤٢٨، المجالس ١١٨، التبصرة ١/٣٨٤، التوطئة ٣٠٩، التخمير ١/٤٥٩، الجنى ٤٩٥، المغني ١/٢٩٤.

(٨) التخمير ٢/٢٩٤.

(٩) انظر: المغني ١/١٥٨.

"ما"(١) و"لا" بعد النفي(٢).

جـ- توالي أداتيه يقلب معناه إلى ضده:

اجتماع أداتين لمعنىً واحد ممتنع في العربية، إلاَّ على حمل الثاني مؤكداً للأول، ولذا وجب الفصل بين أداتي التوكيد "إنَّ" و"لام الابتداء" عند دخول أولاهما على الأخرى، تقول: لمحمدٌ مجتهد، توكيداً لذلك، فإذا صدَّرت الجملة بمؤكدٍ آخر، زحلقت "اللام" للخبر، وجعلت الاسم فاصلاً بينهما فتقول: إنَّ محمداً لمجتهد.

وفي النفي يمتنع إدخال نفي على نفي عند إرادة بقاء معناه، وإن وجد كان الثاني زائداً مؤكداً لنفي الأول، كما في دخول "إن" الزائدة بعد "ما" مثلاً.

ويسوغ توالي أداتي نفي إن أريد الدلالة على الإيجاب، فينقلب معناه إلى الإثبات (٣)، وبهذا ينفرد النفي بكونه المعنى الذي يؤدي توالي أداتيه إلى عكس معناه فيحول إلى الضد تماماً، ومن ذلك الأفعال الناسخة المشترط في عملها سبقها بنفي أو نهي، وهي: ما زال، انفك، فتئ، برح، المزيد عليها اثنان آخران.

فمعنى زال وأخواتها النفي، فإذا أدخلتَ عليها أحد حروف النفي، كانت مثل أختها "كان" والبقية في إفادة معنى الإثبات (٤).

قال الصيمري: "ما زال، ما انفك، ما برح، ما فتئ، وإن كان في أولها حرف النفي، فليس بنفي، وذلك أنَّ النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً... فلذلك لا يجوز أن تدخل على خبرها "إلاَّ" (٥).

وكذلك عند اجتماع "ما" و "إن"، فقد علل امتناع إعمال "ما" إذا زيدت

(١) انظر: المبحث الثاني ٤٤.

(٢) انظر: المبحث الثاني ٤٠.

(٣) انظر: الانصاف ١/١٥٦، التبيين ٣٠٤، الرصف ١/٣٧.

(٤) انظر: شرح عيون الإعراب ١٠٣، أسرار العربية ١٣٩، الإنصاف ١/١٥٦، التبيين ٣٠٤، التصريح ٢/٢٤٠.

(٥) التبصرة ١/١٨٩.

بعدها "إن" ، بأنَّ المزيدة تشبه النافية لفظاً، فكأنَّ "ما" دخلت على نفي، ولَمَّا نُفِيَ النفي صار إيجاباً، وأصبح حكمها حكم "إلاَّ" (١).

وهذا ممَّا ينفرد به النفي، إذ لايكون ذلك في غيره من المعاني النحوية، كالاستفهام والتأنيث مثلاً، لو تُصّور دخول أداتيهما على بعض لما انقلب الاستفهام إلى خبر، والتأنيث إلى تذكير.

د – دلالة الزوائد عليه:

الأصل في كل الأفعال أن تكون موجبة، كذهب وسمع وحسن، غير أنّها قد تدلّ على خلاف الموجب إذا زيد على بنيتها المجردة؛ وذلك كزيادة الهمزة في (أَفْعَل)، والتضعيف في (فَعَّل)، والتاء والتضعيف في (تفعّل)، وتكون معنى الزيادة حينئذ السّلب، وهو ضد الإيجاب، وقد عقد ابن جني لهذا باباً في الخصائص(٢)، ومن أمثلته: أعجمت الكتاب؛ بمعنى أزلت عجمته وسلبته إبهامه، إذ تصاريف العجمة كلها لإفادة الخفاء، كالعجم لأنهم لا يُفصحون، وعجم الزبيب لاستتاره، والعجماوان لصلاة الظهر والعصر لخفاء القراءة... إلخ، فإذا زدت في الفعل همزة التعدية فقلت: أعجمت؛ سلبت ذلك المعنى وأثبت ضدّه (٣).

ومنه تصريف (م. ر.ض) لإثبات معنى المرض، فإذا زدته تضعيفاً، فقلت: مرّضت الرجل؛ كانت لإفادة سلب المرض وإثبات نقيضه(٤)، وكذا تصريف (أ. ث. م) لإثبات الإثم، وبزيادة التاء والتضعيف تقوّل: تأثّم؛ أي ترك الإثم، ومثله تحوّب (٥)، إلى غير ذلك من الأمثلة.

(١) انظر: الرضي ١/٢٦٧.

(٢) ٣/٧٥-٨٣، وانظر: شرح الشافية ١/٩١.

(٣) انظر: الخصائص ٣/٧٥ ـ ٧٦.

(٤) انظر: الخصائص ٣/٧٧.

(٥) انظر: الخصائص ٣/٧٨.

هـ – اختلاف دلالة "كلّ" مع النفي بحسب موقعيهما:

لـ "كل" إذا اجتمعت مع النفي ـ سابقة له أو لاحقة ـ دلالة عند البيانيين، فإذا وقعت في حيّز النفي بأن تقدمت عليها أداته أو الفعل المنفي كان النفي موجهاً إلى الشمول، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، وذلك نحو:

ما كل ما يتمنّى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن(١)

و: ما كل رأي الفتى يدعو إلى رشد(٢)

وإن وقع النفي في حيّزها اقتضى ذلك السّلب عن كل فرد كقوله ﷺ: «كلّ ذلك لم يكن»(٣) لمّا قال له ذو اليدين: أنسيت أم قصرت الصلاة ؟!(٤).

و– ارتباطه بالتنكير(٥):

ينفرد النفي بكونه المعنى الذي يسير مع التنكير في كثير من المسائل، فقلّما تمر عليك مسألة من مسائل النفي دون أن ترى فيها حديثاً عن التنكير، بل تراه شرطاً من شروط تلك المسألة بعينها، ولا تكاد تجد شيئاً في العربية آخر يرتبط بالتنكير ارتباط النفي به، ولعلّ ثمّة جامعاً بين الاثنين تنبئ عنه كلّ مسألة من مسائلهما؛ وهو العموم، فالتعريف خاصّ متعيّن، وضدّه وأصله ـ وهو التنكير ـ مبهم عام، والإثبات متعيّن والنفي عام، ولذا كان أحدهما متمِّماً للآخر، ولنقف على بعض مسائل النفي لنريك موقع التنكير منه:

(١) البيت للمتنبي في ديوانه ٤ / ٢٣٦.

(٢) لم أقف على قائله، وهو في دلائل الإعجاز ٢٨٤، المغني ١ / ٢٠٠، الهمع ٤ / ٣٨٣.

(٣) صحيح مسلم ١ / ٤٠٤، رقم (٩٩)، كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة (١٩).

(٤) انظر: دلائل الإعجاز ٢٧٨ ـ ٢٨٣، عروس الأفراح ١ / ٤٢٨، المغني ١ / ٢٠٠ – ٢٠١، معجم الأدوات ١٤١، الهمع ٤ / ٣٨٣.

(٥) يجتمع كل من النهي والاستفهام مع التنكير، غير أنّ هذا الاجتماع لا يتجاوز بضع مسائل، منها بعض ما نعرضه في مسائل النفي، والمقصود أنّ النفي شديد الارتباط بالتنكير على نحوٍ يفوق شبيهيه، ولذا عُدّ انفراداً.

- "لا" النافية العاملة عمل "ليس" يشترط كون معموليها نكرتين(١).

- "لا" النافية للجنس "التبرئة" العاملة عمل "إنّ"، يشترط كون معموليها نكرتين (٢).

- "غير" الدالة بذاتها على المغايرة ونفي التوافق، لا تتعرف بالإضافة لشدة إبهامها، ولا تكون إلاَّ نكرة، فلا تدخلها الألف واللام، ولذا لا تستعمل إلاَّ صفةً للنكرة، أو استثناءً (٣).

- الألفاظ الملازمة للنفي كأحد وديّار وعريب... إلخ، لا تكون إلاَّ نكرة(٤).

- "منْ" التي تُزاد في سياق النفي، يُشترط أن يكون مدخولها نكرة (٥).

- مِمَّا يُسَوِّغ الابتداء بالنكرة أن تقع في سياق النفي(٦).

- ممّا يُسوّغ إتيان الحال من النكرة وقوعها في سياق النفي(٧).

- "إلاَّ" تقع نفياً للنكرات العامة كقوله تعالى ﴿لو كان فيهما آلهة إلاَّ الله لفسدتا﴾(٨) ذكر ذلك الزجاجي(٩).

- حذف خبر "ليس" إن كان اسمها نكرة عامة، عند الفراء وابن مالك(١٠).

---

(١) انظر: العمدة ١/٢١٣، التحفة الوفية ٢٥٣، الجنى ٢٩٢، المغني ١/٢٤٠، التصريح ١/١٩٩.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٣٥٧، ٣٦٢، الأزهية ١٥٠، التبصرة ١/٣٨٦، أسرار العربية ٢٤٩، البسيط ١/٣١١، الجنى ٢٩٠، المغني ١/٢٣٨، التصريح ١/٢٣٦.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٤٧٩، المقتضب ٢/٢٧٤، المغني ١/١٥٨.

(٤) انظر: التصريح ٢/٨.

(٥) انظر: المقتضب ٤/١٣٧، الأصول ١/٤١٠، الأزهية ٢٣٠، التخمير ١/٤٧٧، التحفة الوفية ٢١٥، التصريح ٢/٩.

(٦) انظر: الأصول ١/٥٩.

(٧) انظر: الهمع ٤/٢١

(٨) ٢٢/ الأنبياء.

(٩) انظر: حروف المعاني ٧.

(١٠) انظر: الهمع ٢/٨٥.

ز – اقترانه بالنّهي وتوافق أحكامها:

لا يكاد النفي يفارق النهي في كثير من الأحكام، إذ يتساويان في إثبات المسألة الواحدة، ولذا سمّي النهي شبيهاً، فكم من المسائل يشترط لثبوتها أن تسبق بنفي مخيّراً بينه وبين النهي، وسأعرض عدداً منها يتساوى فيها الاثنان في إثبات الحكم الواحد (١):

– اشتراط سبق أحدهما لبعض الأفعال الناسخة لتعمل (٢).

– اشتراط عدم تقدم أحدهما على "لا" لتكون عاطفة(٣).

– اشتراط تقدم أحدهما على "لكن" لتكون عاطفة (٤).

– وقوع الاستثناء المفرّغ في سياق أحدهما (٥).

– وجوب إخراج المستثنى عن حكمه في سياق أحدهما (٦).

– وجوب إخراج المستثنى المتقدم على المستثنى منه عن حكمه في سياق أحدهما (عند الكوفيين والبغداديين) (٧).

– وجوب إضمار "أن" الناصبة للمضارع بعد (فاء السببية) المسبوقة بأحدهما(٨).

– وجوب إضمار "أن" الناصبة للمضارع بعد (واو المعية) المسبوقة بأحدهما(٩).

(١) تمّ بسط المسائل وبيان أوجه الشبه بين النفي والنهي في بحث مستقل سمي بـ " أشباه النفي ".

(٢) انظر: العمدة ١/١٩٥ – ١٩٦.

(٣) انظر: المقتصد ٢/٩٤٦، نتائج الفكر ٢٥٨، الرصف ٣٣٠.

(٤) انظر: المقتضب ١/١٢، حروف المعاني ١٥.

(٥) انظر: الارتشاف ٣/١٥٠٢ – ١٥٠٣.

(٦) انظر: الأصول ١/٢٨٢.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٤.

(٨) انظر: المقتضب ٢/١٨، الأصول ٢/١٥٣، التبصرة ١/٤٠١.

(٩) انظر: المقتضب ٢/٢٥–٢٦، الأصول ٢/١٥٤، التوطئة ١٤٢.

– زيادة "من" في سياق أحدهما [١].

– دلالة "أو" على الإضراب عند سيبويه [٢].

– وجوب ارتباط جواب الشرط بـ "الفاء" [٣].

ح: اجتماع بعض حروفه مع الشرط:

تجتمع حروف المعاني الأخرى مع النفي، كما تجتمع مع الشرط، إلاّ أنّ بعض حروف النفي والشرط يجتمعان على وجهين لانجدهما في الأبواب الأخرى:

– أن يكونا عاملين، وبعدهما معمول واحد، فيكون العمل لأحدهما، كاجتماع "إن" الشرطية مع "لم"[٤]، نحو قوله تعالى (وإن لم تفعلْ فما بلّغتَ رسالته)[٥] فلـ "إن" عمل الجزم، وهو لـ "لم" كذلك، والفعل بعدهما واحد، فمن النحويين من نسب العمل للأوّل للابتداء به، ومنهم من جعله للثاني لمباشرته المعمول[٦]. وكذا القول في اجتماع "من" و "ما" مع "لم" نحو قولك: من لم يقم أضربه، وما لم تفعل فلن آتيك.

– أن يكون أحدهما عاملاً دون الآخر، كاجتماع "إن" مع "لا" النافية، كقوله تعالى ﴿إلاّ تنصروه فقد نصره الله﴾[٧] وقوله ﴿وإلاّ تغفر لي﴾[٨].

ونحو اجتماع "لو" مع "لم" كقولك: لو لم تقم لضربتك.

---

(١) انظر: المقتضب ٤/١٣٨، ٤٢٠، الأزهية ٢٣٠، التخمير ١/٤٧٧، ٤/١٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/١٨٨، الهمع ٥/٢٤٨.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٧.

(٤) انظر: التصريح ٢/٢٤٧,

(٥) ٦٧/ المائدة.

(٦) انظر: المغني ١/٧٣.

(٧) ٤٠/ التوبة.

(٨) ٤٧/ هود.

٢- من قضايا الأصول:

أ – حمل النظير على النظير:

الحمل على النظير إحدى ظواهر العربية، فتُلقي بالحكم الواحد على الشيئين لاتفاق بينهما أو تشابه يجري فيهما، فيأخذ الشيء حكم الآخر وهو غيره، وثمّة رابط يجمع بينهما.

فهذه الأسماء حقّها أن تُعرب، غير أنّ كثيراً منها يسقط عنه هذا الحقّ ويُبنى لشبه بالحروف، فتأخذ حكمها وتلزم البناء، وإذا ما أشبهت طائفة منها الفعل نالت شيئاً من خصائصه وهو سقوط التنوين والجر... وهلمّ جرّا.

وممّا يختص به النفي أن يفشو فيه الحمل حتى يبدو كالظاهرة فيه، فلا تكاد تجد باباً غيره يحمل فيه الحرف على الحرف أو الأداة على الأداة بهذه الكثرة التي تعهدها في النفي، ولنقف على ما وقفت عليه من مظاهرها:

١- حمل "إنْ" على "ليس":

يجمع بين "إنْ" و "ليس" معناهما، إذ يدلان على النفي، و إن اختلفا في النوع، بين حرفية الأولى وفعلية الثانية على الأرجح، ولا إخال هذا الوجه إلاّ أبرز رابط بينهما، يعضده ـ كما قال ابن مالك ـ اتّفاقهما في الدخول على المعرفة والظرف والمجرور والمخبر عنه بمحصور (١).

نتج عن هذا التشابه أن أجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين والمبرد وابن السراج وابن جني، كما فُعل ذلك بـ "ما" الحجازية (٢). واتفقت عبارة المبرد وابن السراج في ذلك، إذ قالا بعد ذكر جواز إعمالها تشبيهاً بـ "ليس" كما فعل ذلك

(١) انظر: شرح التسهيل ١ / ٣٧٥.

(٢) انظر: الأزهية ٤٦، شرح التسهيل ١ / ٣٧٥، الارتشاف ٣ / ١٢٠٧، المغني ١ / ٢٣-٢٤، الجنى ٢٠٩ معجم الأدوات ٥٧.

في "ما" : "وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينها وبين "ما" في المعنى"(١). تقول على ذلك: إن زيدٌ قائماً. ومع وضوح عبارة المبرد، اختلف عليه، فمن قائل بأنه أجاز إعمالها(٢)، ومن قائل بمنعه ذلك (٣).

ومنع من إعمالها الفراء وأكثر البصريين(٤)، كمذهب بني تميم في "ما"(٥).

واختلف النقل عن سيبويه، فقيل يرى إعمالها (٦)، وقيل يمنع (٧).

قال ابن مالك: "وأكثر النحويين يزعمون أنّ مذهب سيبويه في "إن" النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأنّ مذهبه فيها الإعمال" (٨).

وأقول بما قال ابن مالك، بدليل عبارة سيبويه "وتكون "إن" كـ "ما" في معنى "ليس"(٩).

وعلّة الإهمال: أنّ الغالب عليها هجوم الاستثناء على خبرها، كقوله تعالى ﴿إن الحكمُ إلاّ لله﴾(١٠) و﴿إن هي إلاّ فتنتك﴾(١١) و﴿إن يتبعون إلاّ الظنّ﴾(١٢)، كما أنّ قياس "ما" ألاّ تعمل شيئاً، فلما ترك القياس فيها وأعملت عمل "ليس"

(١) المقتضب ٢/٣٦٢، الأصول ١/٢٣٥.

(٢) انظر: التبصرة ١/٤٥٨، الأزهية ٤٦، التخمير ١/٥٢١، شرح التسهيل ١/٣٧٥، الرصف ١٩٠، الارتشاف ٣/١٢٠٧، المغني ١/٢٣-٢٤، الجنى ٢٠٩، معجم الأدوات ٥٨.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/١٢٠٧، الجنى ٢٠٩.

(٤) انظر: الأزهية ٤٦، التحفة الوفية ٢٥٥، الارتشاف ٣/١٢٠٧، المغني ١/٢٣، الجنى ٢٠٩.

(٥) انظر: المقتضب ٢/٣٦٢، الأصول ١/٢٣٦.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/١٢٠٧، الجنى ٢٠٩.

(٧) انظر: المقتضب ٢/٣٦٢، الأصول ١/٢٣٥، التبصرة ١/٤٥٨، الأزهية ٤٥، التخمير ١/٥٢١، الارتشاف ٣/١٢٠٧، الجنى ٢٠٩.

(٨) شرح التسهيل ١/٣٧٥.

(٩) الكتاب ٤/٢٢٢.

(١٠) الأنعام: ٥٧.

(١١) الأعراف: ١٥٥.

(١٢) الأنعام: ١١٦.

لاتفاقهما في المعنى؛ لم يجز أن يترك القياس في غيرها (١)، ولأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره (٢)، ولعدم الاختصاص (٣)، ولثبوته نظماً ونثراً (٤).

وحكى بعض النحويين أنّ إعمالها لغة أهل العالية (٥)، ومنه قولهم: "إن أحدٌ خيراً من أحد إلاّ بالعافية، إن ذلك نافعك ولا ضارك"(٦) وقال أعرابي: إن قائماً؛ يريد: إن أنا قائماً(٧).

وعلى ذلك قراءة سعيد بن جبير ﴿إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾(٨).

ومن النظم:

إنْ هو مُستولياً على أحَدٍ إلاّ على أضعفِ المجانينِ(٩)

وكذا:

إن المرءُ ميتاً بانقضاء حياته ولكنْ بأن يُبغى عليه فيخذلا(١٠)

وقد خصه بعضهم بالضرورة، ووروده نثراً يُبطل هذا(١١).

واشترط لعملها ألاّ ينتقض النفي بـ "إلاّ"، وألاّ يتوسط الخبر، وهي تعمل في المعرفة والنكرة(١٢).

(١) انظر: التبصرة ١/٤٥٨.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٣٦٢، الأصول ١/٢٣٥-٢٣٦، الأزهية ٤٥.

(٣) انظر: الرصف ١٩٠.

(٤) انظر: الجنى ٢٠٩.

(٥) انظر: الارتشاف ٣/١٢٠٨، المغني ١/٢٤، الجنى ٢١٠، التصريح ١/٢٠١.

(٦) انظر الارتشاف ٣/١٢٠٨، المغني ١/٢٤، الجنى ٢٠٩.

(٧) الارتشاف ٣/١٢٠٨، الجنى ٢٠٩.

(٨) ١٩٤/ الأعراف، وانظر: المحتسب ١/٢٧٠.

(٩) بيت من المنسرح، غير منسوب في: الأزهية ٤٦، الارتشاف ٣/١٢٠٧.

(١٠) بيت من الطويل، غير منسوب في: الجنى ٢١٠، الهمع ٢/١١٧.

(١١) انظر: الجنى ٢١٠

(١٢) انظر: الارتشاف ٣/١٢٠٨.

وقال ابن مالك: مقتضى النظر أنّ عمل "إن" كـ "ليس" راجحٌ على عمل "لا"، وذلك لمشابهتها "ليس" في دخولهما على المعرفة والظرف والمجرور والمخبر عنه بمحصور، إلاّ أنّ الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق في "إن" وكثرته في "لا" (١).

٢- حمل "ما" على "ليس":

أشبهت "ما" "ليس" بأن كانتا لنفي الحال ولما لم يقعْ وتقعان مبتدأتين وداخلتين على المبتدأ والخبر (٢)، "ويقوي هذه المشابهة دخول "الباء" في خبرها كما تدخل في خبر "ليس" (٣) وعدها بعضهم وجهاً رابعاً للمشابهة (٤)، ولذا قال صدر الأفاضل: "ما" ينزل منزلة "ليس" في المعنى، لا يفوته شيء من أشياء "ليس" إلاّ الصورة". (٥)

قال سيبويه: "وتكون بمنزلة "ليس" في المعنى، تقول: عبدالله منطلق، فتقول: ما عبدالله منطلقٌ أو منطلقا، فتنفي بهذا اللفظ كما تقول: ليس عبدالله منطلقاً"(٦) وقال: "هذا باب ما أجري مجرى "ليس" في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف "ما"... فيشبهونها بـ "ليس" إذ كان معناها كمعناها..."(٧).

ولما وافقت "ما" "ليس" هذه الموافقة أعملت عملها في لغة أهل الحجاز (٨)،

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١٨٨، المجالس ٩٠، الإيضاح العضدي ١٤٥، أسرار العربية ١٤٣، الإنصاف ١/ ١٦٦، الرصف ٣٧٧، الجنى ٣٢٢.

(٣) أسرار العربية ١٤٣، وانظر: الإنصاف ١/ ١٦٦.

(٤) انظر: الرصف ٣٧٨.

(٥) التخمير ١/ ٥٢١.

(٦) الكتاب ٤/ ٢٢١.

(٧) الكتاب ١/ ٥٧.

(٨) انظر: المجالس ٩٠، التبصرة ١/ ١٩٨، شرح عيون الإعراب ١٠٦، أسرار العربية ١٤٣، التخمير ١/ ٥٢١، العمدة ١/ ٢١٣، الارتشاف ٣/ ١١٩٧.

وأهل تهامة كما قال الكسائي (١)، وأهل نجد (٢). " وما أشبه شيئاً من وجهين أعطى حكمه، كباب ما لا ينصرف" (٣).

قال المبرد: "فلمّا خلصت في معنى "ليس"، ودلّت على ما تدل عليه، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى أجروها مجراها" (٤).

وقال السهيلي: "فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد تشبثها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر "ليس" وهو النصب"(٥).

وهي لا تعمل عندهم إلاّ بشروط؛ الأول: عدم تقدم الخبر إلاّ عند الفراء(٦)؛ قال سيبويه: " فإذا قلت: ما منطلق عبدالله، أو: ما مسيء من أعتب، رفعت. ولايجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً" (٧) والثاني: عدم الإيجاب بـ "إلاّ" وأجازه الفراء أيضاً، يقول سيبويه: "وتقول: ما زيدٌ إلاّ منطلق، تستوي فيه اللغتان. ومثله قوله عز وجل: ﴿ما أنتم إلاّ بشر مثلنا﴾(٨) لم تقو "ما" حيث نقضْتَ معنى "ليس" كما لم تقو حين قدّمت الخبر"(٩). و لذا قال المبرد: "كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر، وإن لم يكن متصرفاً لم يُفارق موضعه؛ لأنه مدخل على غيره" (١٠). والثالث: عدم زيادة "إن" بعدها، وأجازه الكوفيون، والرابع: عدم

(١) انظر: الارتشاف ٣/١١٩٧، الجنى ٣٢٢.

(٢) انظر: الرصف ٣٧٨، الجنى ٣٢٢.

(٣) شرح عيون الإعراب ١٠٦، وانظر: الإنصاف ١/١٦٦.

(٤) المقتضب: ٤/١٨٨.

(٥) نتائج الفكر ٧٥.

(٦) وفي معاني القرآن ـ ٢/٤٣ ـ خلاف ما نسب إليه.

(٧) الكتاب ١/٥٩.

(٨) يس: ١٥.

(٩) الكتاب ١/٥٩.

(١٠) المقتضب ٤/١٩٠.

توكيدها بـ "ما" وأجازه جماعة من الكوفيين، والخامس: عدم الإبدال من الخبر بمصحوب بـ "إلاّ"(١).

وعملها مع اكتمال الشروط في الجزئين برفع الاسم ونصب الخبر هومذهب البصريين، واضطربت الأقوال في بيان مذهب الكوفيين؛ فمنهم من نفى إعمالها مطلقاً(٢)، ومنهم من قال: عملت في الأول، والثاني منصوب على نزع الخافض، وهو مذهب الفراء في المعاني (٣).

وهو مردود بأنّ حذف "الباء" لا يوجب النصب (٤)، وبدخول "الباء" كذلك بعد "هل" و "ما" المكفوفة بـ "إن" (٥).

وقد نطق القرآن بلغتهم (٦)، قال تعالى ﴿ما هذا بشراً﴾(٧) ﴿ما هن أمهاتهم﴾(٨) ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾(٩) "ولا رابع لها في القرآن"(١٠) "قالوا: ولا يحفظ النصب في كلامهم في الشعر إلاّ في قوله:

أبناؤها مُتكنِّفون أباهُمُ حَنِقوا الصُدُورِ وما هُمُ أولادَها"(١١)

(١) انظر في الشروط: المقتضب ٤/١٨٩، مجالس ثعلب ٢/٥٩٧، المجالس ٩٠، منازل الحروف ٣٦، التبصرة ١/١٩٨، التحفة الوفية ٢٥٣، أسرار العربية ١٤٥، نتائج الفكر ٥٧، التخمير ١/٥٢٢، شرح التسهيل ١/٣٦٩، العمدة ١/٢١٣، الارتشاف ٣/١١٩٧-١١٩٨، الجنى ٣٢٣ - ٣٢٨.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/١٠٨، الرضي ١/٢٦، التصريح ١/١٩٦.

(٣) انظر ٢/٤٢، وينظر في المسالة: التبيين (م ٤٨) ٣٢٤، أسرار العربية ١٤٣، الإنصاف (م١٩) ١/١٦٥، ائتلاف النصرة (م ٤٣) ١٦٥، شرح التسهيل ١/٣٧٢، التصريح ١/١٩٦.

(٤) انظر: أسرار العربية ١٤٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٢، الارتشاف ٣/١٢٠١.

(٦) انظر: المجالس ٩٠، الخصائص ٢/٢٦٠، التبصرة ١/١٩٨، الإنصاف ١/١٦٦، شرح التسهيل ١/٣٦٩، العمدة ١/٢١٣.

(٧) يوسف: ٣١.

(٨) المجادلة: ٢.

(٩) الحاقة: ٤٧.

(١٠) معجم الأدوات ١٨٠.

(١١) الارتشاف ٣/١١٩٧، والبيت من الكامل، غير منسوب في الاتشاف ٣/١١٩٧، تذكرة النحاة ٤٦٦.

وجاء القرآن بـ "الباء" كثيراً(١)، ولذا قال الفراء: "فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلاّ بـ "الباء" . . . "(٢).

وأخذ بعض النحويين من لغة أهل نجد في قول الفراء فعدّوها مذهباً ثالثاً، وهو ضعيف؛ لأنّ دخول "الباء" في الخبر بعد "ما" في لغة تميم معروف، غير أنه أقل منه في لغة الحجاز(٣).

قال ابن مالك: وعمل "ما" كـ "ليس" عمل استحساني لا قياسي (٤).

وتجيء "ما" مهملة على أصلها بمنزلة "إنما"، وهي لغة بني تميم (٥)، وحكى الفراء والكسائي أنها لغة نجد (٦). ووجهه أنها حرف غير مختص، يدخل على الفعل والاسم، كـ "بل" و "هل"، وكل حرف يدخل على القبيلين لا يعمل في أحدهما(٧)، تقول: مازيد منطلق.

قال سيبويه: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى "أمّا" و "هل"؛ أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس "ما" كـ "ليس"، ولا يكون فيها إضمار"(٨).

قال المجاشعي: "و هذا المذهب أقيس كما قال، ومذهب أهل الحجاز أكثر في الاستعمال، وبه جاء القرآن"(٩).

(١) انظر: الارتشاف ٣/١١٩٧.

(٢) معاني القرآن ٢/٤٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٣٦٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٣٦٩.

(٥) انظر: المقتضب ٤/١٨٨، مجالس ثعلب ٢/٥٩٦، المجالس ٩٠، الخصائص ١/١٦٧، التبصرة ١/١٩٨، شرح عيون الإعراب ١٠٦، أسرار العربية ١٤٤، التخمير ١/٥٢١، الارتشاف ٣/١١٩٧.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/١١٩٧.

(٧) انظر: شرح عيون الإعراب ١٠٦، أسرار العربية ١٤٤، شرح التسهيل ١/٣٦٩.

(٨) الكتاب ١/٥٧.

(٩) شرح عيون الإعراب ١٠٦.

وقال ابن جني في بيان قياس اللغتين وتميّز إحداهما على الأخرى: "وذلك كإعمال أهل الحجاز "ما" النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها، وإجرائهم لها مجرى "هل" ونحوها مّما لا يعمل، فكأنّ أهل الحجاز لّما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول "ليس" عليهما، ونافية للحال نفيها إياها، أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها. وكأن بني تميم لّما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشِرَةً لكلّ واحد من جزأيها؛ كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيد، أجروها مجرى "هل". ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول "هل"عليها للاستفهام، ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين"(١).

وقال الزجاج: لغة الحجاز اللغة القدمى الجيّدة، وزعم بعضهم أنَّ الرفع في ﴿ما هذا بشرا﴾(٢) أقوى الوجهين "و هذا غلط؛ لأنّ كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات، ولغة بني تميم: ما هذا بشرٌ، ولا تجوز القراءة إلاَّ برواية صحيحة"(٣).

٣- حمل "ليس" على "ما":

تقدّم أنّ جامعاً يربط بين "ما" و "ليس" في معناهما، بدلالتهما على نفي الحال، ودخولهما على جُزئي الجملة الاسمية، ووقوع إحداهما موقع الأخرى"(٤).

وكما حملت "ما" على "ليس" في لغة أهل الحجاز فأعملت، حملت "ليس" على "ما" فأهملت إن انتقض نفيها بـ "إلاّ"(٥)، ولذا تدخل على الفعل

(١) الخصائص ١/١٦٧.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) معانى القرآن ٣/١٠٨.

(٤) انظر: الحلبيات ٢١٠.

(٥) انظر: المجالس ٣، ٢٤١، الشعر ١/٦-٧، البسيط ٢/٧٠٨، شرح التسهيل ١/٣٧٩، الارتشاف ٣/١١٥٧، المغني ١/٢٩٤.

والفاعل[١]، كما أن "ما" إذا نقض نفيها بـ "إلاّ" لم تعمل[٢]، وهذه لغة بني تميم[٣].

وعن الأخفش: " إذا شبهت الشيء فقد وجب أن يكون المشبه به مثله في بعض المواضع"[٤]. وقال الزجاجي: "ليس في العربية شيئان تضارعا فحُمل أحدهما على الآخر إلاّ جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال"[٥].

ولغة الحجازيين إعمالها على كل حال كما كانت قبل دخول "إلاّ"[٦]. وعن أبي عمرو "ليس في الأرض حجازيّ إلاّ وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلاّ وهو يرفع"[٧].

وقال سيبويه: "وقد زعم بعضهم أنّ "ليس" تُجعل كـ "ما"، وذلك قليل لايكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد... هذا كله سُمع من العرب"[٨].

وعلى ذلك روى أبو عمرو بن العلاء: "ليس الطيب إلاّ المسك، ليس البر إلاّ العمل الصالح" بالوجهين؛ النصب عن الحجازيين والرفع عن التميميين[٩].

وعلة النصب ما تستحقّه من لزوم الأصل[١٠]، والرفع فيه وجهان؛ أحدهما:

(١) انظر: البسيط ١/٧٤٨.

(٢) انظر: الحلبيات ٢١١.

(٣) انظر: المجالس ٣، ٢٤١، شرح التسهيل ١/٣٧٩، الارتشاف ٣/١١٥٧، المغني ١/٢٩٤.

(٤) المجالس ٢٤١.

(٥) المجالس ٢٤٢.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/١١٥٧.

(٧) المجالس ٣

(٨) الكتاب ١/١٤٧.

(٩) انظر: الكتاب ١/١٤٧، المجالس ٣، ٢٤١، شرح التسهيل ١/٣٧٩.

(١٠) انظر: المجالس ٢٤١، شرح التسهيل ١/٣٧٩.

الشبه بـ"ما"، والآخر: إضمار اسم "ليس" وجعل الجملة خبراً، وهو الأجود(١).

وقال أبو علي: لم يحمل سيبويه ذلك على أنّ في "ليس" ضمير القصة والحديث(٢)؛ يريد ما انتقض نفيه بـ "إلاّ"، أمّا ما سواه ممّا أهمل فقال فيه: "والحد أن تحمله على أنّ في "ليس" إضماراً وهذا مبتدأ"(٣) يريد: "ليس خلق الله أشعر منه" ونحوه.

٤- حمل "لا" على "ليس":

يجمع بين "لا" و "ليس" معناهما؛ وهو إفادة النفي، إذ تنزل "لا" منزلة "ليس"، لا يفوتها شيء من أشياء "ليس" إلاّ الصورة(٤). ولذا تعمل عمل "ليس" عند الحجازيين، ترفع الاسم وتنصب الخبر(٥)، فتقول: لا رجلٌ أفضلَ منك، ولا أحدٌ خيراً منك. واستعمالها بمعناها في غاية الشذوذ والقلة(٦)، بخلاف "إن"، فلا يقال في السعة: لا رجل في الدار(٧)، وشاهده قول:

وإنَّ أميرَ المؤمنين وعُتبه لكالدهرِ لا عارٌ بما صَنَعَ الدهرُ(٨)

قال سيبويه: "وقد جُعلت، وليس ذلك بالأكثر بمنزلة "ليس"(٩) وذهب بعضهم إلى اختصاصه بالضرورة، وعليه ابن الحاجب(١٠)، وزعم الأخفش أنّ "لا"

(١) انظر: المجالس ٢٤١.

(٢) انظر: الحلبيات ٢١٠.

(٣) الكتاب ١/١٤٧.

(٤) انظر: التخمير ١/٢٩٤.

(٥) انظر: التوطئة ٢٧١، التخمير ١/٥٢١، شرح المفصل ٢/١١٦.

(٦) انظر: التخمير ١/٢٩٥، ٢٩٦، الارتشاف ٣/١٢٠٨.

(٧) انظر: التخمير ١/٢٩٦.

(٨) بيت من الطويل للأخطل في المصون ٦٩، ٩٩، وبلا نسبة في التخمير ١/٢٩٦.

(٩) الكتاب ٢/٢٩٦.

(١٠) انظر: الرضي ١/١١٢.

لا تعمل عمل "ليس"، وكذا نسب للمبرد(١)، وزعم الرضيّ أنّ إعمالها لم يوجد في كلامهم، وأنها لم تعمل شذوذاً و لا قياساً(٢).

وذهب بعضهم إلى أنّها أجريت مجرى "ليس" في رفع الاسم دون نصب الخبر، وهو مذهب الزجاج(٢)، وفي معانيه إجازة للوجهين؛ يقول ـ في توجيه قوله تعالى ﴿لا لغوٌ فيها ولا تأثيم﴾(٣) ـ "فمن رفع فعلى ضربين؛ على الرفع بالابتداء و"فيها" هو الخبر، وعلى أن يكون "لا" في مذهب "ليس" رافعة"(٤).

وزعم بعضهم أنها لم يحفظ النصب في خبرها ملفوظاً به، والصحيح سماعه، لكنه في غاية الشذوذ والقلة(٥)؛ ومنه:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وزرٌ ممّا قضى اللهُ واقيا(٦)

و: نصرتك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل فبوّئت حصناً بالكماةِ حصينا(٧)

وقول سواد بن قارب:

فكنْ لي شفيعا يومَ لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ فتيلاً عن سوادِ بنِ قاربِ(٨)

قال ابن مالك: وعملها كـ "ليس" كثير(٩).

وقال أبو حيان: "ودعوى ابن مالك العكس باطلة"(١٠) يعني عكس الحكم بالقلة على مجيء "لا" كـ "ليس".

(١) انظر: التخمير ١/٥٢٢، شرح المفصل ١/١٠٩، الارتشاف ٢/١٢٠٨، الجنى ٢٩٣، وفي المقتضب ٤/٣٥٩ – ٣٦٠ خلاف ما نسب لصاحبه.

(٢) انظر: الرضي ١/١١٢.

(٣) الطور: ٢٣.

(٤) ٥/ ٦٣.

(٥) انظر: التخمير ١/٥٢٢، شرح المفصل ١/١٠٩، الارتشاف ٣/١٢٠٨، الجنى ٢٩٣.

(٦) بيت من الطويل، غير منسوب في: العمدة ١/٢١٦، الارتشاف ٣/١٢٠٨.

(٧) بيت من الطويل، غير منسوب في: شرح التسهيل ١/٣٦٧، المغني ١/٢٤٠.

(٨) بيت من الطويل، منسوب في: شرح التسهيل ١/٣٧٦، الدرر ٢/١٢٦.

(٩) انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٥.

(١٠) الارتشاف ٣/١٢٠٨.

واشترط أكثر من أجاز إعمالها: تنكير معموليها[١]، وأجاز ابن جنّي عملها في المعرفة[٢]، ومنه قول النابغة الجعدي:

وحلّت سوادَ القلبِ لا أنا باغيا سواها ولا عن حبّها متراخيا[٣]

وقال ابن مالك بشهرته في النكرة وشذوذه في المعرفة[٤].

قال سيبويه: " وإن جعلتها بمنزلة "ليس" كانت حالها كحال "لا"، في أنّها في موضع ابتداء، وأنّها لا تعمل في معرفة"[٥] وأجاز ذلك في الشعر؛ قال: "وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة، ولا تثنى "لا"، قال الشاعر:

بكت جزعاً واسترجعت ثمّ آذنت ركائبُها أن لا إلينا رجوعُها "[٦]

وبقية الشروط: عدم تقدم خبرها على اسمها، وعدم انتقاض النفي بـ "إلاّ"، وعدم الفصل بينها وبين المرفوع.

قال سيبويه: "واعلم أنّك إذا فصلت بين "لا" وبين الاسم بحشو لم يحسن إلاّ أن تُعيد "لا" الثانية... ولم تجعل "لا" في هذا الموضع بمنزلة "ليس"، وذلك لأنهم جعلوها مثلها إذا نصبت، لا تفصل لأنها ليست بفعل"[٧] "فإن تكلمت به لم يكن إلاّ رفعا؛ لأنّ "لا" لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم"[٧].

ولغة بني تميم إهمالها، فلا تغيّر الكلام عن حاله[٨].

(١) انظر: المقتضب ٤/ ٣٦٠، ٣٦١، ٣٨٢، الأصول ١/ ٣٩٤، ٣٩٨، الجمل ٢٣٨، التبصرة ١/ ٣٩١، العمدة ١/ ٢١٣، الارتشاف ٣/ ١٢٠٩، الجنى ٢٩٢.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/ ١٢٠٩، الجنى ٢٩٣.

(٣) البيت من الطويل، في ديوانه ص ١٧١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٧.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٩٦.

(٦) الكتاب ٢/ ٢٩٨، والبيت من الطويل غير منسوب.

(٧) الكتاب ٢/ ٢٩٩.

(٨) انظر: التوطئة ٢٧١، التخمير ١/ ٥٢١، الارتشاف ٣/ ١٢٠٩.

٥- حمل "لات" على "ليس":

اختلف في لفظ "لات" بين البساطة والتركيب؛ فقيل: فعل ماض معناه نَقُصَ، نُفي به كما نُفي بـ "ليس"(١)، وقيل: هي "ليس" أبدلت سينها تاءً وقلبت ياؤها ألفاً(٢)، ونسب لابن أبي الربيع(٣)، وقيل: هي مركبة من "لا" المشبهة بـ "ليس" زيدت عليها "التاء" تأنيثاً، وحرّكت لالتقاء الساكنين، وذلك لتشبه "ليس" في الصورة إضافة إلى المعنى، وهو مذهب الجمهور(٤).

وقال أبو عبيدة: هي "لا" النافية، وبعض العرب تزيد فيها الهاء في الوقف، فتقول: لاه، فإذا اتصلت صارت تاء(٥).

وعلى أيّ حال كانت فهي تشبه "ليس" بجامع معنى النفي، إضافة إلى شبه اللفظ؛ وهو كونها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن(٦)؛ ولهذا أعملت عمل "ليس" بإجماع من العرب عن ابن هشام(٧)، واختلف في هذا العمل:

فقيل: لا تعمل شيئاً، فإن تلاها منصوب فبفعل مضمر، وإن تلاها مرفوع فمبتدأ وخبر حذف أحدهما، وهو أحد قولي الأخفش(٨).

وقيل: تعمل عمل "إنّ" وهي "لا" النافية للجنس زيدت عليها "التاء"، وهو أحد قولي الأخفش(٨).

(١) انظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، معجم الأدوات ١٥٧.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، الجنى ٤٨٥، معجم الأدوات ١٥٧.

(٣) انظر: الجنى ٤٨٥.

(٤) انظر: التخمير ١/ ٥٢٤، الارتشاف ٣/ ١٢١٠، الجنى ٤٨٥، معجم الأدوات ١٥٧.

(٥) انظر: مجاز القرآن ٢/ ١٧٦.

(٦) انظر: الجنى ٤٨٥.

(٧) انظر: التصريح ١/ ١٩٩، وفي أوضح المسالك ١/ ٢٨٧: "وعملها واجب".

(٨) وفي معانيه ٢/ ٦٨٠ خلاف ذلك، قال: "فشبهوا "لات" بـ "ليس" وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون "لات" إلا مع حين".

وقال الجمهور: تعمل عمل "ليس"، وهو رأي سيبويه(١)، قال في حديثه عن "ما" ثم "لات": " وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها بـ "ليس" إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها "لات" في بعض المواضع"(٢).

ولا تعمل إلاّ في الحين(٣)، نص عليه سيبويه، قال: "لات" إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهي معها بمنزلة "ليس"، فإذا جاوزتها فليس لها عمل"(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾(٥).

وقيل: تعمل فيما رادفه؛ أعني الحين، قاله الفارسي وغيره(٦)، ومنه قول الشاعر:

حَنّت نوارِ ولات هَنَّا حَنَّت وبدا الذي كانت نوار أجَنّت(٧)

و: ندمَ البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمٍ والبغيُ مرتعُ مُبتغيه وخيمُ(٨)

قال ابن مالك: مقتضى النظر أنّ إلحاق "لات" بـ "ليس" راجح على إلحاق ما سواها من الحروف كـ "ما" و "إن"، و "لا"؛ لأنّ اتصال "التاء" بها قرّبها شبهاً بـ "ليس" في الصورة وجعلها مختصة بالاسم، إلاّ أنّ مقتضى الاستعمال يقضي

(١) انظر: شرح المفصل ١/١٠٩، شرح التسهيل ١/٣٧٥، الارتشاف ٣/١٢١١، توضيح المقاصد ١/٣٢٠، الجنى ٤٨٨، معجم الأدوات ١٥٧، التصريح ١/١٩٩ - ٢٠٠.

(٢) الكتاب ١/٥٧.

(٣) انظر: التخمير ١/٥٢٤، شرح التسهيل ١/٣٧٧، العمدة ١/٢١٣، الارتشاف ٣/١٢١١، معجم الأدوات ١٥٧

(٤) الكتاب ٢/٧٥، وانظر ١/٥٧.

(٥) ص: ٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٧، الارتشاف ٣/١٢١١، معجم الأدوات ١٥٧.

(٧) البيت من الكامل، لشبيب بن جعيل التغلبي أو حجل بن نضلة في: الخزانة ٤/١٩٥، الدرر ٢/١١٩، وغير منسوب في: شرح المفصل ٣/١٥، شرح التسهيل ١/٣٧٨.

(٨) البيت من الكامل، لمحمد بن عيسى بن طلحة التميمي أو مهلهل بن مالك الكناني في الخزانة ٤/١٦٨، وغير منسوب في: شرح التسهيل ١/٣٧٧.

بقصره على الحين ومرادفه(١).

ولم يسمع اجتماع معموليها، فيظهر بعدها اسمها مرفوعاً، أو خبرها منصوباً، ويضمر الثاني منهما(٢).

قال سيبويه: "تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنّه مفعول به"(٣) يعني شبيهاً بالمفعول، وهو خبر الناسخ.

وقال: "ولم تستعمل إلاّ مضمراً فيها؛ لأنّها ليست كـ "ليس" في المخاطبة والإخبار عن غائب"(٣).

٦- (أ) حمل "ليس" على "لا"(في العطف):

تقدّم أنّ أبرز ما يجمع بين تين الأداتين "لا" و "ليس" معنى النفي، ولذا كان حمل "لا" على "ليس" في أداء عملها من رفع الاسم ونصب الخبر.

وكذا كان العكس فحملت "ليس" على "لا" بجامع ما بينهما فصارت حرفاً من حروف العطف عند الكوفيين، فيما حكاه ابن النحاس وابن بابشاذ وابن مالك، وعند البغداديين فيما حكاه ابن عصفور، فيعطفون بها المفردات(٤)، تقول: قام القوم ليس زيدٌ، وضربت القوم ليس زيداً، ومررت بالقوم ليس زيدٍ.

ومن شواهده قول فضيل بن حبيب:

أين المفرُّ والإلهُ الطالبُ

والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ(٥)

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٥.

(٢) انظر: العمدة ١/٢١٣، الارتشاف ٣/١٢١١، معجم الأدوات ١٥٧.

(٣) الكتاب ١/٥٧.

(٤) انظر: البسيط ١/٣٣٩، شرح الجمل ١/٢٢٥، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٣٢، الارتشاف ٣/١١٥٧، ٤/١٩٧٧، الجنى ٤٩٨، المساعد ٢/٤٤٣، الهمع ٥/٢٦٣.

(٥) بيتا رجز، في الدرر ٦/١٤٦، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/١٢٣٣.

وقول لبيد بن ربيعة:

وإذا جُوزِيت قرضاً فاجزِهِ إنما يَجزي الفتى ليس الجملْ(١)

وفي صحيح البخاري من قول أبي بكر في الحسن:

بأبي شبيه بالنبيْ

ليس شبيهٌ بعليْ(٢)

ونقل ابن كيسان عن الكسائي أنّ "ليس" على بابها، وأجريت في النسق مجرى "لا" مضمراً فيها اسمها، فإذا قلت: رأيت زيداً ليس عمراً، ففيها اسم مجهول؛ وهو الأمر، و(رأيت) محذوفة اكتفاء بما تقدم، و(عمرو) محمول على المحذوف لا على العطف على ما قبله.

وهو الذي ذهب إليه ابن كيسان لأن "ليس" فعل لابد له من اسم، فإذا عملت في اسم فلا بد من خبر، وهو جائز الحذف(٣).

قال أبو حيان: "ليس" ـ حقيقة ـ ليست أداة عطف عندهم؛ لأنهم أضمروا الخبر في قولهم: قام زيدٌ ليس عمرو، وفي النصب والجر أضمروا مجهولاً للاسم، وأضمروا الفعل بعدها، وهو في موضع خبر، وهذا تحرير مذهبهم، وابن كيسان أعرف بتقدير مذهب الكوفيين من غيره(٣).

والبصريون على المنع؛ أعني كون "ليس" حرف عطف كـ "لا"، وهو خطأ عندهم، وتأوّلوا ماورد من الشواهد على حذف الخبر(٤).

٦- (ب) حمل "ليس" على "لا" (في جواز حذف الخبر):

ولما مضى بيانه من شبهٍ حُملت "ليس" على "لا" كذلك، فأجريت مجراها في

(١) البيت من الرمل، في ديوانه ص ١٧٩، الكتاب ٢/٣٣٣.

(٢) كتاب فضائل أصحاب النبي – باب مناقب الحسن والحسين (٢٢) ٤/٢١٧.

(٣) انظر الارتشاف ٤/١٩٧٧.

(٤) انظر: الارتشاف ٣/١١٥٧، ٤/١٩٧٧، الجنى ٤٩٨، الهمع ٥/٢٦٤.

حكم من أحكامها، وهو جواز حذف خبرها والاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة؛ لأنّه بذلك يشبه اسم "لا"، فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر(١).

وذلك نحو: ليس أحدٌ؛ لأن الكلام قد يتوهم تمامه بـ "ليس" أو بحرف نكرة، كقولهم: ما من أحد(٢).

وكقول عبدالرحمن بن حسان:

ألا يا ليلُ ويحكِ نبِّئينا فأمّا الجودُ منكِ فليسَ جودُ(٣)

أراد: فليس منك جود، أو ليس عندك جود، ومثله قول الآخر:

يئستم وخِلتم أنّه ليس ناصرُ فبوِّئتم من نصرنا خيرَ مَعقِلِ(٤)

أي: ليس لكم ناصر(١).

قال سيبويه: "وقولهم: ليس أحدٌ، أي ليس هنا أحدٌ، فكل ذلك حذف تخفيفاً، و استغناءً بعلم المخاطب بما يَعني"(٥).

وهذا القول للفراء(٦)، وهو ما يراه ابن مالك وغيره(٧). أمّا الجمهور فلا يجيزون حذف الخبر لا اقتصاراً و لا اختصاراً إلاّ في ضرورة، ولا يختص ذلك بـ "ليس"، بل قد سمع في غيرها(٨).

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٨-٣٥٩، الارتشاف ٣/١١٨٣-١١٨٤، شفاء العليل ١/٣١٩، المساعد ١/٢٦٥، الهمع ٢/٨٥.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/٨٣.

(٣) البيت من الوافر، غير منسوب في: الكتاب ١/٣٨٦.

(٤) البيت من الطويل، بلا نسبة في شرح التسهيل ١/٣٥٩، الارتشاف ٣/١١٨٤.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٦.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢/٨٣، الهمع ٢/٨٥.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٨، الارتشاف ٣/١١٨٣، شفاء العليل ١/٣١٩، المساعد ١/٢٦٥، الهمع ٢/٨٥.

(٨) انظر: شرح الجمل ١/٤١٩، الارتشاف ٣/١١٨٤.

٧- حمل "ما" على "لا":

ويجمع بين "ما" و "لا" شبه لفظي ومعنوي، يتمثل اللفظي في صورة حرفين ثانيهما الألف، والمعنوي في الدلالة على النفي، ولذا يحملان على "ليس" فيعملان عملها.

وبحكم ما بينهما من شبه حملت "ما" على "لا" فأجريت مجراها في حكم من أحكامها وهو جواز حذف خبرها - وذلك إن كفت بـ "إن" - للدلالة عليه، نحو قول امرئ القيس:

حلفتُ لها بالله حِلفة فاجر لناموا فما إن مِن حديثٍ و لا صَالِ(١)

تقديره: فما حديث و لا صالٍ منتبه، أي ذو حديث(٢).

٨- حمل "لا" على "غير":

يجمع بين "لا" و "غير" إفادة معنى النفي، ولذا تُحمل "لا" وهي حرف على "غير" وهي اسم، فتكون اسماً مثلها بمعناها، فيظهر إعرابها فيما بعد(٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾(٤) بمعنى غير الضالين، و﴿لا مقطوعة ولا ممنوعة﴾(٥) أي غير ممنوعة، ﴿لا فارض ولا بكر﴾(٦) غير فارض، ﴿لا بارد ولا كريم﴾(٧) غير باردٍ، وكقول الأسود بن يعفر:

تحيةَ من لا قاطعٍ حبلَ واصلٍ ولا صارمٍ قبلَ الفراقِ قَرينا(٨)

(١) البيت من الطويل، في ديوانه ١٢٥.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/ ١٢٠٥، الهمع ٢/ ١١٥.

(٣) انظر: الأزهية ١٦٠، معجم الأدوات ١٥٦.

(٤) الفاتحة: ٧.

(٥) الواقعة: ٣٣.

(٦) البقرة: ٦٨.

(٧) الواقعة: ٤٤.

(٨) البيت من الطويل، في ديوانه ٦٣.

وقد يباشرها حرف الجر، كقولك: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، فالجار دخل عليها، وما بعدها خفض بالإضافة(١).

وفي الكتاب: "واعلم أنّ "لا" قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذته بلا ذنب وأخذته بلا شيء، وغضبت من لا شيء، وذهبت بلا عتاد، والمعنى معنى: ذهبت بغير عتاد، وأخذته بغير ذنب، إذا لم ترد أن تجعل غيراً شيئاً أَخَذَه به يعتد به عليه"(٢).

وقد تكون صفة كقولك: مررت برجل لا قائم ولا قاعد، بمعنى غير قائم وغير قاعد(٣).

ونسب ابن هشام القول باسميتها للكوفيين، وأنّ غيرهم يراها حرفاً زائدا(٤).

٩- حمل "لم" على "لن":

يجمع بين ذين الحرفين معنى النفي، وصورة حرفين ساكن ثانيهما، ولذا كان حمل "لم" على "لن" في أداء عمل الثانية وهو النصب(٥)، تقول: لم نفعلَ ذلك، كما تقول: لن نفعلَ، وهي لغة حكاها اللحياني عن بعض العرب(٦).

قال ابن مالك: " وزعم بعض الناس أنّ النصب بـ "لم" لغة اغترارا بقراءة بعض السلف ﴿ألم نشرحَ لك صدرك﴾(٧) بفتح الحاء، وبقول الراجز:

(١) انظر: المقتضب ٤/٣٥٨، الأصول ١/٣٨٠، الأزهية ١٦٠، المغني ١/٢٤٥.

(٢) ٢/٣٠٢.

(٣) انظر: الأزهية ١٦٠، المتبع ٢/٤٣٢.

(٤) انظر: المغني ١/٢٤٥.

(٥) والوجه المذكور أعلاه لبيان الشبه بين الحرفين هو أظهر، ولذا كان ذلك من حمل النظير، وقد عدّه بعضهم من باب حمل النقيض لما بينهما من نقض جزئي، إذ تفيد "لم" نفي الماضي، و"لن" عكسه وهو المستقبل (الاقتراح٢٣٣)

(٦) انظر: الجنى ٢٦٦، معجم الأدوات ١٦٣.

(٧) الشرح: ١.

فيِ أيّ يومَيَّ مِنَ الموتِ أفرّ
أيومَ لم يُقْدَر أم يومَ قُدِر(١)

وهذا عند العلماء محمول عى أنّ الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة، ففتح ما قبلها ثمّ حذفت ونويت فبقيت الفتحة"(٢).

ورد ابن جنّي هذا التخريج؛ قال: "وهذا عندنا غير جائز، وذلك أنَّ هذه النون للتوكيد، والتوكيد أشبه شيء به الإسهاب والإطناب لا الإيجاز والاختصار"(٣).

وأراه وجيهاً لتقييد جواز الحذف بسكون ما بعدها، ولا مسوغ هنا.

١٠- حمل "لن" على "لم":

أشبهت "لن" "لم" بجامع النفي بينهما، وكونهما على حرفين ثانيهما ساكن، والنون أخت الميم في اللغة(٤)، ولذا أعطيت حكم "لم"، فعملت الجزم في الفعل بعدها، حكى اللحياني ذلك لغة عن بعض العرب(٥)، ومنه قول الشاعر:

لن يَخِبِ الآن مِنْ رجائ ك من حَرَّك مِن دون بابِك الحلقة(٦)

وكذا قول كَثير عزة:

أيادي سَبَا يا عَزَّ ما كنتُ بعدَكم فلن يَحْلَ للعينين بعدَكِ منظرُ(٧)

قيل: وأظهر من هذا أن يكون حذف الألف، واجتزأ بالفتحة التي قبلها؛ لأنها تدلّ عليها(٨).

(١) للحارث بن المنذر الجرمي، وبلا نسبة في: سر الصناعة ١ / ٧٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٧٥.

(٣) المحتسب ٢ / ٣٦٦.

(٤) انظر: الرصف ٣٥٧.

(٥) انظر: نتائج الفكر ١٣٠، التحفة الوفية ٢٤٧، الارتشاف ٤ / ١٦٤٣.

(٦) البيت من المنسرح لأعرابي، في شرح شواهد المغني ٢ / ٦٨٨.

(٧) البيت من الطويل، في ديوانه ١ / ٦٠.

(٨) انظر: الجنى ٢٧٢.

وأقول: لا يمكن سحب هذا التخريج على الأول لاجتماع أمرين؛ حذف الياء وكسر حرف الإعراب لالتقاء الساكنين.

قال السهيلي في قياس هذه اللغة: "وكان ينبغي أن تكون جازمة كـ "لم"؛ لأنها حرف نفي مختص بالأفعال، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو نفي الحركة وانقطاع الصوت، ليتطابق اللفظ والمعنى... وقد فعلت ذلك طائفة من العرب، فجزمت بها حين لحظت هذا الأسلوب، وأكثرهم ينصب بها..."(١).

١١- حمل "لم" على "لا":

يجمع بين الحرفين شبه معنوي ولفظي، تقدم بيانهما فيما سبق من الحروف، ولذا تعطى "لمْ" حكم "لا"، فتهمل، ويُسلب عمل الجزم منها(٢)، يقال: لم يقومُ زيدٌ، كما يقال: لا يقومُ.

قال ابن مالك: إهمال "لم" حملاً على "لا" لغة قوم(٣).

وعدّه ابن جنّي وغيره ضرورة، لا يأتي إلاّ في الشعر(٤)، ومنه:

لولا فوارسُ كانوا غيرهم صُبُرا ... يومَ الصُّليفاءِ لم يوفون بالجارِ(٥)

ب - حمل النقيض على النقيض(*):

وهذه كذلك من ظواهر العربية، إذ يحمل المؤنث على المذكر(٦)، والمفرد على الجمع... وغيرها، ويأخذ منها النفي نصيبه، فتجد حرف نفي دال على معناه،

(١) نتائج الفكر ١٣٠.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٤، العمدة ١/ ٣٧٥، التحفة الوفية ٢٤٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٨.

(٤) انظر: الخصائص ١/ ٣٨٨، التحفة الوفية ٢٤٨.

(٥) البيت من البسيط، بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٨٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٤.

(*) هذه المسألة ليست ظاهرة في النفي ظهور سابقتها، غير أننا أفردناها لتعلقها بها.

(٦) وذلك نحو حمل نصب جمع المؤنث بالكسرة كالجر على نقيضه جمع المذكر الذي ينصب بالياء (الخصائص ١/ ١١١).

جارياً على حكم حرف آخر دال على معنى مناقض تماماً، كـ "لا" و"إنَّ"، أو مناقض له جزئياً كـ "لم" و"لن"، وقد مضى بيانها آنفاً في النظير(١)، وسيلي تفصيل المسألة الأولى.

حمل "لا" على "إنَّ":

"لا" حرف ثنائي دال على النفي، مفيد معناه سواء أكان حرف عطف أم مزيداً مؤكداً، أم عاملاً عمل ليس... إلخ، فإذا دخل على فعل أو اسم أو جملة نفى مقتضاها. ونقيض ذلك "إنَّ" حرف ثلاثي ناسخ، يفيد التأكيد، وتطابق صورته معناه، إذ كرّر ثانية دلالة على معنى التحقيق، فإذا دخل على جملة مثبتة زادها إثباتاً.

ولكون هذين الحرفين متناقضين، حمل أحدهما على الآخر، كما يُفعل في حمل النظير على النظير، فأعطيت "لا" ما لـ "إنَّ" من العمل ـ على رأي الجمهور ـ كما سيأتي، فإذا دخلت على جملة اسمية كان لها نصب الاسم ـ لفظاً أو محلاً ـ ورفع الخبر، وعُدّت من نواسخ الابتداء، وتسمى حينئذ "لا" التبرئة، أو النافية للجنس(٢).

قال سيبويه: "ونصبها لما بعدها كنصب "إنَّ" لما بعدها"(٣).

وقال الصيمري في علة عمل "لا": "وإنما وجب ذلك؛ لأنها اشبهت أصلين، وأخذت من كل واحد منهما شيئاً: أحدهما "إنَّ" لأنها نقيضتها.... فتجري النفي على حد الإيجاب "(٤).

---

(١) انظر: ٢٣.

(٢) انظر: التبصرة ١ / ٣٨٦، شرح عيون الإعراب ١٢١ ـ ١٢٢، أسرار العربية ٢٤٦، التخمير ١ / ٢٩٠، التصريح ١ / ٢٣٥.

والوجه المذكور في المتن لبيان النقض بين الحرفين هو أبرز ما يظهر، وإلاَّ فمن الممكن أن يجعلا من باب حمل النظير، بجامع دخولهما على الجملة الاسمية وإفادة التأكيد في النفي لـ "لا" والإثبات لـ "إنَّ" (شرح عيون الإعراب ١٢٢، العمدة ١ / ٢٥٤، التصريح ١ / ٢٣٥).

(٣) الكتاب ٢ / ٢٧٤.

(٤) التبصرة ١ / ٣٨٦.

وقال الحيدرة: "أمَّا "لا" فمحمولة على "إنَّ"؛ لأنّ "لا" للنفي، و"إنّ" للإيجاب، والعرب تحمل النقيض على النقيض"(١).

وفي إظهار خبرها تفصيل: فإن كان معلوماً ففيه لغتان، حجازية تبني على ذكره، وحذفه عندهم كثير، نحو: لا أهل ولا مال، وطائية تبني على ذكر الاسم فحسب، ولا تأتي بالخبر، فيحذف، وهي لغة بني تميم، فلا يثبتونه إن دلّ عليه دليل، فيما ذكره ابن مالك(٢).

ونقل ابن عصفور عن بني تميم التزام الحذف إن كان اسماً يظهر فيه الرفع، وإن لم يظهر بأن كان ظرفاً أو مجروراً فالحذف والإثبات(٣)، ومن شواهد حذف الخبر قوله تعالى: ﴿قالوا لا ضير﴾(٤) ﴿فلا فوت﴾(٥).

ولا بد من ذكر خبرها إن كان غير معلوم(٦)، ونقل عن المازني: "العرب قد توسعت في إضمار خبر النفي، ألا ترى أنك تقول: لا بأس ولا ضير، تضمر الخبر، وذلك موجود، وقولهم: لا عليك، أشّد من هذا، ومعناه، لا بأس عليك"(٧) ومنه قول الشاعر:

وردّ جازرُهم حرفاً مُصَرَّمة ولا كريمَ من الولدانِ مَصْبوحُ(٨)

قال سيبويه: "ولكنك تضمره، وإن شئت أظهرته، وكذلك: لا رَجلَ ولا شيء، إنما تريد: لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان"(٩).

(١) كشف المشكل ١/٣٤٧.
(٢) انظر: التخمير ١/٢٨٩، الارتشاف ٣/١٢٩٩-١٣٠٠.
(٣) انظر: الارتشاف ٣/١٣٠٠.
(٤) الشعراء: ٥٠.
(٥) سبأ: ٥١.
(٦) انظر: الارتشاف ٣/١٢٩٨.
(٧) المجالس ٨٢.
(٨) البيت من البسيط، لحاتم الطائي في ديوانه ٨.
(٩) الكتاب ٢/٢٨٥، انظر: ٢/٢٧٩.

ويظهر عملها في اسمها نصباً إن كان مضافاً أو شبهه، قال سيبويه: " هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية، وذلك من قبل أن التنوين لم يصر منتهى الاسم، فصار كأنه حرفٌ قبل آخر الاسم، وإنّما يحذف في النفي والنداء منتهى الاسم، وهو قولك: لا خيراً منه لك، ولا حسناً وجهه لك، ولا ضارباً زيداً لك؛ لأن ما بعد (حسن وضارب وخير) صار من تمام الاسم، فقبح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم؛ لأن الحذف في النفي في أواخر الأسماء، ومثل ذلك قولك: لا عشرين درهماً لك، وقال الخليل رحمه الله: كذلك لا آمراً بالمعروف لك، إذا جعلت (بالمعروف) من تمام الاسم وجعلته متصلاً به، كأنك قلت: لا آمراً معروفاً لك. وإن قلت: لا آمر بمعروف، فكأنك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الأول كلاماً "(١).

وإلاَّ فيركب معها، نحو: لا الله إلاَّ الله(٢)، و﴿لا ريب فيه﴾(٣)، وحينئذ تظهر على اسمها فتحة، وقد اختُلف فيها؛ فذهب أكثر البصريين إلى أنها حركة بناء؛ منهم الأخفش(٤) والمازني والمبرد(٥) وأبو علي(٦) وغيرهم، وذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والرّمّاني إلى أنها فتحة إعراب، ونسب إلى سيبويه، وفي الكتاب خلافه(٧).

والقائلون إنها حركة بناء؛ جمهورهم على أنّ "لا" عاملة في الاسم، وهو مبني

(١) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٢٨٧، نتاج الفكر ٧٧، كشف المشكل ١/٣٦٨، الجزولية ٢١٨، العمدة ١/٢٥٤ الارتشاف ٣/١٢٩٥، الجنى ٢٩٠، معجم الأدوات ١٥٤.

(٣) البقرة: ٢.

(٤) انظر: معاني القرآن ١٧٤.

(٥) انظر: المقتضب ٤/٣٦٠.

(٦) انظر: الإيضاح العضدي ٢٥٤.

(٧) انظر ٢/٢٧٤ - ٢٧٥.

في محل نصب، وبعضهم على أنها لم تعمل فيه شيئاً، وهو في موضع رفع، وبناؤه بسبب تضمّنه معنى "من" لا لتركّبه مع "لا"، إذ الأصل: لا من رجل(١).

قال سيبويه: "وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو خمسة عشرَ، ... و "لا" وما تعمل فيه موضع ابتداء"(٢).

وقال الصيمري: "والأصل الآخر: "مِنْ" لأنّها لاستغراق الجنس... كما أنّ "لا" لاستغراق الجنس، والجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فجعلت "لا" مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد، لشبهها بـ " مِنْ" وجُعِلَ عملها النصب؛ لشبهها بـ "إنَّ" ..."(٣).

ويشترط لعملها تنكير معموليها(٤)، قال سيبويه: " لاتعمل إلاّ في نكرة"(٥)، وألاّ تكرر، وإلاّ جاز الإلغاء، وأن يقصد بها خلوص النفي العام، وإلاّ عملت عمل "ليس" أو ألغيت، وأن يليها اسمها وإلاّ ألغيت(٦)، قال سيبويه: "واعلم أنّك لا تفصل بين "لا" وبين المنفي، كما لا تفصل بين "مِنْ" وبين ما تعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا منها رجل، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه: هل مِنْ فيها رجل، ومع ذلك أنهم جعلوا "لا" وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة عشر بشيء من الكلام؛ لأنها مشبهة بها"(٧).

(١) انظر: التبيين (م ٥٦) ٣٦٢ - ٣٦٧، الإنصاف (م ٥٣) ١/ ٣٦٦ - ٣٧٠، نتائج الفكر ٧٦ - ٧٧، شرح التسهيل ٢/ ٥٨، الرضي ٢/ ١٥٥، الارتشاف ٣/ ١٢٩٥، ائتلاف النصرة (م ٣٢) ٥ز.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٧٤.

(٣) التبصرة ١ / ٣٨٦.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٢، الأصول ١/ ٣٨٠، المجالس ٨٢، الإيضاح العضدي ٢٥٤، التبصرة ١/ ٣٨٦، أسرار العربية ٢٤٩، كشف المشكل ١/ ٣٦٨، العمدة ١/ ٢٥٤، الجنى ٢٩٠.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٧٤.

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ٣٦٠، ٣٦١، الجمل ٢٣٨، اللمع ٩٧، التوطئة ٣١٢، الجزولية ٢١٨، الارتشاف ٣/ ١٢٩٥، توضيح المقاصد ١/ ٣٦٢.

(٧) الكتاب ٢/ ٢٧٦.

ونسب السهيلي لسيبويه القول بإهمالها[١]، ونصّه في الكتاب بخلافه، إذ يقول: " و "لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب "إنّ" لما بعدها"[٢].

٤- من قضايا النحو:

يمتد النفي على كلّ أبواب العربية، غير أنّه ينفرد بمسائل تتعلق بأبواب خمسة؛ هي:

- الزيادة.
- الإضمار.
- التقديم و التأخير.
- الحذف.
- العامل.

وفيما يلي تفصيل المسائل.

أولاً: الزيادة:

١- زيادة "الباء" في خبر الناسخ:

تُزاد "الباء" كثيرا، كما في الفاعل والمفعول والمبتدأ والتوكيد بالنفس والعين... إلخ[٣]، غير أنّها لا تزاد في الخبر إن كان مثبتاً، بل تلزم الزيادةُ النفيَ، وهذا ممَّا يختص به، ولا يتعداه إلى غيره.

وخالف في ذلك الأخفش، فأجاز زيادتها في الواجب[٤]، واحتج بنحو قوله تعالى: ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾[٥].

وفيما يلي تفصيل لأحكام زيادتها ومواضعها:

(١) انظر: نتائج الفكر ٧٧.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٧٤.

(٣) انظر: التحفة الوفية ٢٢٢، الجنى ٤٨- ٥٥، المغني ١/ ١٠٦ -١١١، معجم الأدوات ٨٢ - ٨٣.

(٤) انظر: معاني الأخفش ٢/ ٥٦٧ - ٥٦٨، شرح المفصل ٨/ ١٣٩، الارتشاف ٣/ ١٢١٩.

(٥) يونس: ٢٧.

(أ) اطّراد زيادتها في خبر "ليس":

تزاد "الباء" في خبر "ليس" بكثرة؛ لأنه دال على النفي، وزيادتها حينئذ غير لازمة، تقول: ليس زيدٌ بمنطلق(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿ألست بربكم﴾(٢) و﴿أليس الله بكاف عبده﴾(٣).

وقول أوس بن حجر:

أبني لُبيني لستمُ بيدٍ إلاّ يداً ليست لها عضُدُ(٤)

وقول عقيبة الأسدي:

مُعَاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ فلسنا بالجبالِ و لا الحديدا(٥)

أمَّا الموجب نحو: ليس زيدٌ إلاَّ قائماً، فلا تدخل عليه "الباء"، لا يقال: ليس زيدٌ إلاَّ بقائم؛ لانتقاض النفي بـ "إلاَّ"(٦).

وذكر الزجاجي خلاف ذلك أثناء حديثه عن "ما"، قال: "وتدخل "الباء" على خبر "ما" كما تدخل على خبر "ليس"... فإذا أثبت ما نفيت تقول: ما زيدٌ إلاّ قائم، وليس زيدٌ إلاّ بقائم، فتخالف "ليس"؛ لأنّك تقول في "ليس": ليس زيدٌ إلاّ قائماً"(٧).

(ب) اطّراد زيادتها في خبر "ما":

نلمس إجماعاً من النحويين على أنَّ "الباء" تزاد بغير لزوم في خبر "ما" لأنها

(١) انظر: المقتضب ٤/٤٢١، الأصول ١/٤١٣، لامات الزجاجي ٧٢، المجالس ٩٠، شرح التسهيل ١/٣٨٢، الرصف ٢٢٥، التحفة الوفية ٢٢٢، الارتشاف ٣/١٢١٥، الجنى ٥٣.

(٢) الأعراف: ١٧٢.

(٣) الزمر: ٣٦.

(٤) البيت من الكامل، في ديوانه ٢١.

(٥) البيت من الوافر، في الكتاب ١/٦٧.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/١٢١٥.

(٧) المجالس ٩٠.

حرف نفي[١]، وعليه قوله تعالى: ﴿وما هم بمؤمنين﴾[٢] و﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾[٣]، وقول الفرزدق:

ما أنت بالحكمِ التُّرْضَى حُكومتُه ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ[٤]

غير أنَّ خلافاً يفشو في كتبهم فيما إن كان هذا الحكم خاصًّا بالحجازية أو عاماً بينها وبين التميمية.

فزعم ابن السراج[٥] و الفارسي[٦] ـ في أحد قوليه ـ اختصاص ذلك بالحجازية، وتبعهما الزمخشري[٧]، وبه قال صدر الأفاضل، وعلّل ذلك بأنَّ الجزئين بعد التميمية باقيان على ما كانا عليه من الابتداء، والخبر لا تدخل عليه هذه "الباء"؛ لأنها لا تدخل إلا في مقام النصب، والمقام ها هنا رفع[٨].

ورُدّ ذلك؛ لورود السماع به في أشعار بني تميم، التي تتضمَّن "باءً" مزيدة كثيراً[٩]، ولكون مُسوّغ الزيادة ورودها بعد نفي دون نظر للنصب والرفع[١٠].

وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿ما هذا بشرا﴾[١١]: "نصب ﴿بشرا﴾؛ لأنّ

(١) انظر: معاني الفراء ٢/٤٢، المقتضب ٤/٤٢١، الأصول ١/٩٧، ٤١٣، المجالس ٩٠، شرح عيون الإعراب ١٠٨، أسرار العربية ١٤٥، التخمير ١/٥٢٣، شرح التسهيل ١/٣٨٢، الرصف ٢٢٥، الارتشاف ٣/١٢١٥.

(٢) البقرة: ٨.

(٣) فصلت: ٤٦.

(٤) البيت من البسيط، في الإنصاف ٢/٥٢١، وغير منسوب في المقرب ١/٦٠.

(٥) انظر: الأصول ١/٩٣.

(٦) انظر: البغداديات ٣٢.

(٧) انظر: المفصل ٨٢، شرح التسهيل ١/٣٨٣، البحر ١/٢٦٧، الارتشاف ٣/١٢٢٠، الجنى ٥٣.

(٨) انظر: التخمير ١/٥٢٣.

(٩) انظر: شرح التسهيل ١/٣٨٣، الارتشاف ٣/١٢٢٠، الجنى ٥٣.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ١/٣٨٣.

(١١) يوسف" ٣١.

"الباء" قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلاّ بـ " الباء"، فلمّا حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك، ألا ترى أنّ كل ما في القرآن أتى بـ "الباء" إلاّ هذا وقوله: ﴿ماهن أمهاتهم﴾(١). وأمّا أهل نجد فيتكلمون بـ "الباء" وغير "الباء"، فإذا أسقطوا رفعوا، وهو أقوى الوجين في العربية..."(٢).

وتتفق اللغتان في الموجب، فلا تدخله "الباء" كقولك: ما زيدٌ إلاّ قائم(٣)، وتتوافقان في المكفوفة بـ "إن" فتزاد "الباء" بعدهما، كقول المتنخل الهذلي:

لعمرُكَ ما إن أبو مالكٍ بواهٍ ولا بضعيفٍ قواه(٤)

وكما اختُلف في وقوعها بين التميمية والحجازية، وقع مثل ذلك في علة دخولها في خبر "ما" بين المدرستين.

فينسب إلى البصريين قولهم: إنَّ الكلام قد يطول ويُنسى أوله، فجاءوا بـ "الباء" لرفع توهم الإثبات وليشعروا أنَّ في صدر الكلام نفياً، وبه قال كثير(٥).

وعند الكوفيين أنّها مزادة لتأكيد النفي، إذ هي عندهم في جواب من قال: إنَّ زيداً لقائم، فتقول: ما زيدٌ بقائم، فتجعل "الباء" بإزاء "اللام"، و"ما" بإزاء "إنَّ"، وإن قيل: إنَّ زيداً قائم، قلت: ما زيدٌ قائما(٦).

وقيل: زيدت لتباعد الخبر عن النفي، فربط بـ "الباء"(٧).

---

(١) المجادلة: ٢.

(٢) معاني القرآن ٢/٤٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٣٨٣، الارتشاف ٣/١٢١٧.

(٤) البيت من المتقارب، منسوب في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٧٦، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/٣٨٣.

(٥) انظر: شرح عيون الإعراب ١٠٨، أسرار العربية ١٤٥، الإنصاف ١/١٦٧، نتائج الفكر ٥٧، الارتشاف ٣/١٢٢١، التصريح ١/٢٠١.

(٦) انظر: شرح عيون الإعراب ١٠٨، أسرار العربية ١٤٥، الارتشاف ٣/١٢٢١، التصريح ١/٢٠١.

(٧) انظر: شرح عيون الإعراب ١٠٨، التخمير ٤/١١٩.

وجمع الزجاجي بين هذه الأقوال فقال: "جواب النحويين كلهم: أدخلت "الباء" في الخبر مشدّدة للنفي مؤكدة له. وقال الزجاج: هذا قول جيّد، والذي عندي فيه أنّ "الباء" تؤذن بالنفي، وتُعلم أنَّ أوّل الكلام منفي؛ لأنه يجوز أن يسمع السامع ـ إذا قيل له: ما زيدٌ قائما ـ آخر الكلام دون أوله لإغفاله عنه وشغل قلبه، فيجوز أن يظنه محققاً من قولهم: كان زيدٌ قائما... فإذا قيل: ما زيدٌ بقائم، فسمع(بقائم) علم أنَّ الكلام منفي لا محالة، فهذه فائدة "الباء"، وجعلت "اللام" بإزائها في التحقيق"(١).

جـ ـ قلة زيادتها في خبر "لا":

أمَّا زيادة "الباء" في خبر "لا" العاملة عمل "ليس"، ـ كقولك: لا رجلٌ بقائم ـ فقليل، أجازه ابن مالك(٢)، ومنه قول سواد بن قارب:

وكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ بمُغنٍ فتيلاً عن سوادِ بنِ قاربِ(٣)

وردّه ابن هشام مُدّعيا عدم سماعه، فلا يجوز حمله على "ما"(٤).

أمَّا إن كانت "لا" التبرئة ففي دخول "الباء" في خبرها خلافٌ، قاله ابن مالك(٥)، وجوّدَه أبو علي في التذكرة، ومنه قول بعض العرب «لا خيرَ بخير بعده النار».

ومنعه بعضهم، فلا يُجيزُ: لا رجلَ بأفضل منك، ويتأوّل القول السابق على أنّ "الباء" ظرفية في موضع الخبر، وما بعده صفة للاسم(٦).

(١) اللامات ٧٣.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٥، الجنى ٥٣، التصريح ١/ ٢٠١.

(٣) البيت من الطويل، في الجنى ٥٤، المغني ٢/ ٤١٩.

(٤) انظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨٣.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/ ١٣٠١.

د – زيادتها في خبر كل ناسخ منفي:

ونصّ ابن مالك على أنَّ "الباء" تُزاد في خبر كل ناسخ منفي(١)، وذكر خبر "كان"، والمفعول الثاني لـ (وجد)، وخبر "أنَّ"(٢)، وهو قليل(٣). وشاهد خبر الناسخ المنفي قول الشّنْفَرى:

وإن مُدّتِ الأيدي إلى الزادِ لم أكنْ بأعجَلِهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ(٤)

قال المرادي: وظاهر كلام بعضهم أنّ هذا يجوز القياس عليه(٥).

وفي المفعول الثاني لـ(وجد) قول دريد بن الصمة:

دعاني أخي والخَيلُ بيني وبينه فلمّا دعاني لم يجدْني بقُعددِ(٦)

وفي خبر "أنّ" وقد انسحب عليها نفي قوله تعالى: ﴿أولم يروا أنَّ الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر﴾(٧).

وكذا تُزاد في خبر "إنّ" وخبر "لكن" وخبر "ليت" وهو نادر(٨).

٢– زيادة "الباء" في الحال:

لا تزاد "الباء" في الحال إلاّ إن كان عاملها منفياً؛ لأنّها شبيهة بالخبر، ومن شواهده قول القحيف العقيلي:

فما رجعتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بن المسيّب مُنتهاها(٩)

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٣٨٢ – ٣٨٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/٣٨٢ –٣٨٣، الجنى ٥٣، التصريح ١/٢٠١ – ٢٠٢.

(٣) انظر: التصريح ١/٢٠١ – ٢٠٢.

(٤) البيت من الطويل، في شرح لامية العرب ٥٣، ١٤٢، وهو لعمر بن براق الأزدي في التصريح ١/٢٠٢.

(٥) انظر: الجنى ٥٤.

(٦) البيت من الطويل، في التنبيه والإيضاح ٢/٥٠، وغير منسوب في الأصول ٣/٢١٢.

(٧) الأحقاف: ٣٣.

(٨) انظر: الارتشاف ٣/١٢١٨، التصريح ١/٢٠٢.

(٩) البيت من الوافر، في الخزانة ١٠/١٣٧، وغير منسوب في معاني الفراء ٣/٥٧.

وقول الآخر:

كائنْ دُعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ فما انبعثتُ بمزءودٍ ولا وَكِلِ[1]

ذكر ذلك ابن مالك[2]، ونازعه أبو حيان باحتمال كون "الباء" للحال، لا زائدة؛ أي: بحاجة خائبة؛ أي: ملتبسة بحاجة، وما انبعثت بشخص مزءود، يعني بذلك نفسه، ويكون من باب التجريد[3].

٣- دخول "اللام" بين المتضايفين:

إذا دخلت "اللام" بين جزئي الإضافة (المضاف والمضاف إليه) فصلت الأول عن الثاني لفظاً، فنوّن بعد أن منع، وزالت الإضافة، ولم يكتسب المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تنكيراً[4]، وتسمى لام الإضافة[5].

وهي تدخل بين مضاف و مضاف إليه، ولا تغيّر حكم الإضافة، ولاتزيل معناها، ولا تصاحب التنوين أيضاً، ويكون ذلك في سياق النفي[6]، ومنه قول العرب: لا أبا لك، ولا غلامَيْ لزيد، ولا يَدَيْ لك بها... وما أشبه ذلك[7].

وقول الأسود بن يعفر:

ومن البليّةِ لا أبا لكِ أنّني ضُربتْ عليَّ الأرضُ بالأسوارِ[8]

(١) البيت من البسيط، لرجل من طيئ في المساعد ٢/٧، وبلا نسبة في: شرح التسهيل ١/٣٨٥.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/٣٨٥، شرح الكافية الشافية ٢/٧٢٨، الجنى ٥٥-٥٦، المغني ١/١١٠، المساعد ١/٢٨٨، الهمع ٢/١٢٨.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/١٢١٩- ١٢٢٠، الجنى ٥٦، المغني ١/١١٠ - ١١١، الهمع ٢/١٢٩.

(٤) انظر: لامات الزجاجي ١٠٠.

(٥) انظر: الأزهية: ٢٣٧.

(٦) يشترك معه في هذا الحكم النداء، وهي ليست ممّا ينفرد به النفي، غير إنّ إلحاقها بالبحث أولى لأنها كالخاصة به.

(٧) انظر: لامات الزجاجي ١٠٠، الأزهية ٢٣٧.

(٨) البيت من الكامل، في لامات الزجاجي ١٠٣.

وتقديره: لا أباك، بدليل ورودها بلا "لام" في قول أبي حية النميري:

أبالموتِ الذي لابدّ أنّي ملاقٍ لا أباكِ تخوّفيني(١)

وقول مسكين الدارمي:

وقد ماتَ شمّاخٌ وماتَ مُزَرِّدُ وأيٌّ كريم لا أباكَ يُمَتَّعُ(٢)

قال سيبويه: " هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة ـ اعلم أنَّ التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلامَ لك، كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثلَ زيدٍ، والدليل على ذلك قول العرب: لا أبا لك، و لا غلامَيْ لك ولا مسلِمَيْ لك.

وزعم الخليل رحمه الله أنّ النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلاّ في الإضافة"(٣).

وإقحام هذه اللام بين المتضايفين إنّما هو لتشديد معنى الإضافة وتأكيده، فكأنّه قد أضافه مرتين، ودليل تأكيدها المعنى وعدم تغييره ثبات الألف حال النصب، ولو لم يكن مضافاً لسقطت(٤).

قال سيبويه: "وإنما كان ذلك من قبل أنّ العرب قد تقول: لا أباك، في معنى: لا أبا لك، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا بـ "اللام" لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في: لا مثلَ زيد، فلمّا جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء "اللام" إذ كان المعنى واحداً، و صارت "اللام" بمنزلة الاسم الذي ثنّي به في النداء، ولم يغيّروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به"(٥).

(١) البيت من الوافر، في ديوانه ١٧٧.

(٢) البيت من الطويل، في الكتاب ٢ / ٢٧٩.

(٣) الكتاب ٢ / ٢٧٦.

(٤) انظر: الأصول ١ / ٣٨٩، لامات الزجاجي ١٠٠، ١٠١، البصريات ١ / ٣٥٣.

(٥) الكتاب ٢ / ٢٧٦ – ٢٧٧.

وعلل كذلك وقوع هذا في النفي تخفيفاً، قال: "و إنّما فعل هذا في المنفي تخفيفاً، كأنهم لم يذكروا "اللام" ... فالنفي في موضع تخفيف كما أنّ النداء في موضع تخفيف، فمن ثمّ جاء فيه مثل ما جاء في النداء"(١).

وقارب ذلك الزجاجي حين قال: "إنّما جاز ذلك في النفي لكثرته في الكلام، وهم ممّا يغيرون الشيء عن حال نظائره إذا كثر في الكلام"(٢).

و لا يصح الاستغناء عن "اللام" بعدما أعطي حكم المضاف من الأسماء المذكورة إلاّ بعد "أب" في الضرورة(٣).

قال سيبويه: "فإنما اختصت "لا" في الأب بهذا، كما اختصّ "لدن" مع "غدوة" بما ذكرت لك"(٤).

و"لام" نحو (لا أبا لزيد) معتد بها من وجه، غير معتد بها من آخر؛ فأمّا وجه الاعتداد فإنّ الأبَ لو كان مضافاً على الحقيقة لكان معرفة، و"لا" لا تنصب المعارف، ولولا أنّها غير داخلة في حكم الزيادة والإسقاط لما جاز أن تنصب الأب بـ "لا"، فتقول: لا أبَ لزيد.

ووجه ترك الاعتداد: أنّ "لام" الفعل ثابتة فيه؛ لأنّها تعود عند الإضافة، فلولا أنّ "اللام" في تقدير الساقط لما عادت "اللام" التي هي من أعلام الإضافة(٥).

٤- دخول "الواو" على خبر الناسخ:

ينفرد النفي بأنّه يكون مسوّغاً لجواز دخول "الواو" على خبر النواسخ؛ وذلك في "ليس" الدالة على النفي بلفظها، أو "كان" المسبوقة بالنفي لفظاً بأحد حروفه أو معنىً بأن تُسبق باستفهام مراد منه الجحد.

(١) الكتاب ٢ / ٢٧٨.

(٢) لامات الزجاجي ١٠١.

(٣) انظر: الأصول ١ / ٣٩٠، شرح التسهيل ٢ / ٦٣.

(٤) الكتاب ٢ / ٢٨١.

(٥) انظر: الأصول ١ / ٣٨٩، البصريات ١ / ٥٣٥، المقتصد ٢ / ٨١٠.

فتدخل "الواو" على خبريهما إن كان جملة موجبة بـ "إلاّ"، نحو: ليس أحدٌ إلاّ وهو كذا(١)، وعلل الفراء ذلك بقوله: "لأنّ الكلام قد يُتوهّم تمامه بـ "ليس" وبحرفٍ نكرة، ألا ترى أنّك تقول: ليس أحد، وما من أحد، فجاز ذلك فيها"(٢) يريد "ليس".

ومن شواهده:

ما كانَ من بشرٍ إلاّ وميتَتُه محتومةٌ لكنِ الآجالُ تختلفُ(٣)

وقول الآخر:

ليسَ شيءٌ إلاّ وفيهِ إذا ما قابلَتْهُ عينُ البصيرِ اعتبارُ(٤)

وقوله:

إذا ما ستورُ البيتِ أُرخِينَ لم يكنْ سراجٌ لنا إلاّ ووجهُكَ أنورٌ(٥)

ومثال الاستفهام المراد به الجحد: وهل كان أحد إلا و له حرص على الدنيا، أو: إلاّ له حرص على الدنيا(٦).

وهذا فيما يراه الفراء(٧)، والأخفش وابن مالك(٨)، أمّا الجمهور فأنكروا ذلك، وتأوّلوا الأوّلين على حذف الخبر ضرورة أو زيادة "الواو"، والثالث على أنّ الخبر (لنا)(٩).

(١) انظر: معاني القرآن ٢/٨٣ – ٨٤، شرح التسهيل ١/٣٥٨ – ٣٥٩، الارتشاف ٣/١١٨٣، شفاء العليل ١/٣١٩ – ٣٢٠، المساعد ١/٢٦٥ – ٢٦٦، الهمع ٢/٨٦.

(٢) معاني القرآن ٢/٨٣.

(٣) البيت من البسيط، غير منسوب في شرح التسهيل ١/٣٥٩، شفاء العليل ١/٣١٩.

(٤) البيت من الخفيف، غير منسوب في شرح التسهيل ١/٣٥٩، شفاء العليل ١/٣١٩.

(٥) البيت من الطويل، غير منسوب في معاني الفراء ٢/٨٣، الارتشاف ٣/١١٨٣.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢/٨٤.

(٧) انظر: معاني القرآن ٢/٨٣ – ٨٤.

(٨) انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٨، الهمع ٢/٨٦.

(٩) انظر: الهمع ٢/٨٦.

ثانياً: الإضمار

- إضمار "أن" النّاصبة بعد "لام" الجحود:

هذه إحدى الحالات التي يجب فيها إضمار (أن) ناصبة للفعل المضارع، ومن شرطها أن يتّصل الفعل بـ "لام" الجحود[١] مؤكدة للنفي[٢]، وأن يسبق هذه "اللام" كون منفي[٣]، ممّا يوجب إضمار "أن"؛ "لأنَّ "اللام" من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال"[٤].

وذلك نحو: ما كان زيدٌ ليقوم، ومنه قوله تعالى: ﴿ما كان لله ليذر المؤمنين﴾[٥] و﴿لم يكن الله ليغفر لهم[٦] و﴿ما كان الله ليعذبهم﴾[٧] ونحوها.

قال سيبويه: "واعلم أنَّ "اللام" قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار، وذلك: ما كان ليفعل، فصارت "أن" هاهنا بمنزلة الفعل في قولك: إيّاك وزيداً، وكأنّك إذا مَثّلت قلت: ما كان زيدٌ لأن يفعل؛ أي: ما كان زيدٌ لهذا الفعل، فهذا بمنزلته، ودخل فيه معنى نفي (كان سيفعل). فإذا قلت هذا قلت: ما كان ليفعل، كما كان (لن يفعلَ) نفياً لـ (سيفعل). وصارت بدلاً من اللفظ بـ"أن" كما كانت "ألف الاستفهام" بدلاً من "واو القسم" في قولك: آلله لتَفعلنّ، فلم تذكر إلاَّ أحد

(١) انظر: المغني ١/ ٢١١.

(٢) قال ابن النحاس: الصواب أن يقال فيها "لام" النفي لا الجحود؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرف، لا مطلق الإنكار (المغني ١/ ٢١١، الأشموني ٣/ ٢٩٢).

(٣) انظر: لامات الزجاجي ٦٩، لامات الهروي ١٧١، التبصرة ١/ ٤٠٤، العمدة ١/ ٣٣٥، البسيط ١/ ٢٣٢، الرصف ٣٠٠.

(٤) المقتضب ٢/ ٧.

(٥) آل عمران: ١٧٩.

(٦) النساء: ١٣٧.

(٧) الأنفال: ٣٣.

الحرفين إذ كان نفياً لما معه حرف، لم يعمل فيه شيء ليضارعه فكأنه قد ذكر "أن"(١).

وقد اختلف النحويون في تقدير الكون المنفي:

فمنهم من قصره على "كان" الناقصة الماضية المنفية بـ "ما".

ومنهم من زاد الماضية معنىً كـ "لم يكن".

ومنهم من مدّه إلى إخواتها قياساً عليها.

ومنهم من عدّاه إلى "ظننت" أيضاً.

ومنهم من توسّع فأجازه في كل فعل تام أو ناقص(٢).

قال المرادي: "والصحيح أنّها لا تقع إلاّ بعد كان الناقصة"(٣).

وكذلك الحرف؛ فقيل: هو "ما" فحسب، وزيد "لم" و "لا". قال المرادي: "الظاهر مساواة "إن" النافية لهما في ذلك"(٤).

وهذا الذي أوردناه من نصب "أن" للفعل بعد "لام الجحود" هو مذهب البصريين، ويرى الكوفيون أنّ النصب بـ "اللام" ذاتها، وكذا عند ثعلب، ولكن لقيامها مقام "أن"(٥).

وهي على المذهبين مؤكّدة للنفي السابق، ووجهه عند الكوفيين أنّ أصلها: ما كان يفعل، فأدخلت "اللام" زيادة لتقوية النفي كما أدخلت "الباء" نحو: ما زيدٌ بقائم، فهي عندهم حرف زائد مؤكّد غير جار لكنه ناصب، وعند البصريين أنّ الأصل: ما كان قاصداً للفعل، ونفي القصد أبلغ من نفيه، فهي حرف جر(٦).

(١) ٣/٧-٨.

(٢) انظر: لامات الهروي ١٧١، نتائج الفكر ١٣٨، التخمير ٢/٢٢٦، الرضي ٢/٢٤٤، الرصف ٣٠٠، شرح ابن جماعة ٣٧٢، الارتشاف ٤/١٦٥٦، الجنى ١١٦ - ١١٧، المغني ١/٢١١.

(٣) الجنى ١١٧.

(٤) الجنى ١١٦.

(٥) انظر: الإنصاف (م ٨٢) ٥٩٣ - ٥٩٧، الجنى ١١٩، الأشباه ٣/٣٥٨ - ٣٥٩، الأشموني ٣/٢٩٢.

(٦) انظر: المغني ١/٢١١.

ثالثاً: التقديم و التأخير:

- تقديم أخبار النواسخ:

كان وأخواتها من الأفعال الناسخة يجوز فيها أن تتقدم أخبارها على أسمائها أو عليها(١)، نحو: كان قائماً زيدٌ، وقائماً كان زيدٌ؛ لأن الخبر يشبّه بالمفعول والعامل فيه متصرّف(٢)، سوى ما دلّ على النفي(٣)، وفيه تفصيل:

- ما دلّ على النفي بلفظه؛ وذلك "ليس"، عند الكوفيين والمبرد و الزجاج وابن السراج وغيرهم، إذ منعوا التقدم معها، وزعم بعضهم أنّه مذهب سيبويه، وحملوه على "ما" إذ هي بمعناها لنفي الحال، ولجمودها فلا تقوى على التصرف في معمولها، وخالف في ذلك البصريون فأجازوه حملاً على "كان" مستشهدين بنحو قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾(٤)، إذ تقدم معمول الخبر(٥).

- ماسبق بحرف نفي على غير سبيل اللزوم، نحو (ما كان) و(ما صار) وغيرهما، فلايجوز تقديم الخبر على "ما" باتفاق(٦).

- ماسبق بنفي على سبيل اللزوم؛ وهي أربعة ألحق بها اثنان؛ زال، وانفك، وبرح، وفتئ، ثم وَنى ورام.

وهذه يجوز سبقها بما دل على النفي من حرف أو فعل أو اسم.

(١) عند البصريين، ومنعه الكوفيون (الهمع ٢/٨٧ - ٨٨).

(٢) انظر: التبصرة ١/١٨٧، أسرار العربية ١٣٨.

(٣) ليست هذه خاصة بالنفي، إذ تشترك معه (مادام) في منع التقدم بالإجماع، وقد أدرجت في البحث لكونها كالخاصة، وبالذات مع وجود شبه بين هذه الصيغة والمنفي.

(٤) هود: ٨.

(٥) انظر: الإنصاف (م ١٨) ١/١٦٣ - ١٦٤، التبيين (م ٤٧) ٣١٥ - ٣٢٣، شرح المفصل ٦/١١٤.

(٦) انظر: البسيط ٢/٦٧٤، الارتشاف ٣/١١٧٠، وفي الهمع ٢/٨٨ حكاية خلاف، المنع عن البصريين، والجواز عن الكوفيين.

فإن سبقت بالحرف؛ ففي تقدم الخبر على الفعل ونافيه خلاف(١): الجمهور على المنع إن كان الحرف "ما"(٢)، وهو مذهب سيبويه والبصريين، ونسب للفراء(٣)، فلا يقال: قائماً ما زال زيد.

وعلة ذلك أنَّ "ما" نفي، ولا يتقدم عليه ما حكمه أن يكون بعده(٤)، وهي من حروف الصدر كالاستفهام، ولذا لا يعمل ما بعده فيما قبله(٥). يقول ابن أبي الربيع: " فالمانع ليس أنفس هذه الأفعال، إنما المانع من جهة حرف النفي المقرون بها، وهي في هذا وغيرها سواء"(٦).

وإن كان النافي غيره كـ "لا" و "لم" و "إن" ونحوها مما ليس له الصدر جاز عندهم تقديم الخبر عليها(٧).

ومنع ابن مالك من التقديم إن كان الحرف "ما" أو "إن"، أو كان "لا" في جواب القسم(٨).

والفراء على المنع مطلقاً مساوياً بين حروف النفي(٩)، وعلة ذلك أنّها ضعيفة لا تتصرّف في معمولها كما لا تتصرّف في أنفسها، ولذا لم يجز تقدّم خبرها عليها(١٠).

(١) انظر المسألة في: علل النحو ٢٥٥، شرح اللمع ١/٥٤، شرح عيون الإعراب ١٠١، الإنصاف (م ١٧) ١/١٥٥ - ١٦٠، أسرار العربية ١٣٨- ١٣٩، التبيين (م ٤٥) ٣٠٢، شرح المفصل ٧/١١٤، التوطئة ٢٢٨، شرح التسهيل ١/٣٥١، البسيط ٢/٦٧٥، الارتشاف ٣/١١٧٠.

(٢) انظر: البسيط ٢/٦٧٥، الارتشاف ٣/١١٧٠.

(٣) انظر: الإنصاف ١/١٥٥، شرح المفصل ٧/١١٤.

(٤) انظر: شرح عيون الإعراب ١٠١.

(٥) انظر: أسرار العربية ١٣٩، الإنصاف ١/١٥٩، التبيين ٣٠٢، شرح المفصل ٧/١١٤، البسيط ٢/٦٧٥.

(٦) البسيط: ٢/٦٧٤.

(٧) انظر: شرح المفصل ٧/١١٤، البسيط ٢/٦٧٥، الارتشاف ٣/١١٧٠.

(٨) انظر: العمدة ١/٢٠٢، وهو في التسهيل ١/٣٥١ موافق للجمهور.

(٩) انظر: التبيين ٣٠٢، الارتشاف ٣/١١٧٠.

(١٠) انظر: التبصرة ١/١٨٧.

وأجاز الكوفيون التقدّم بأيٍّ حرف، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان(١)، وقيل: سوى الفراء(٢)، وروي عن الكسائي والأخفش، وبه قال ابن النحاس، وهو اختيار ابن خروف(٣).

وعلة إجازة ذلك السماع والقياس؛ أمّا السماع فقول المعلوط بن بدل القريعي:

ورجٍّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتَه على السّنّ خيراً لا يزالُ يزيدُ(٤)

فنصب خيراً بيزيد، ولا يجوز أن يقع معمول الخبر إلاّ في الموضع الذي يجوز أن يقع الخبر فيه(٥)، وتؤوّل البيت بعدة أوجه(٦).

وأمَّا القياس فلأنّ "ما زال" كـ "كان" في كونها إثباتاً، وذلك بدخول النافي عليها مع إفادتها النفي، وكما يجوز التقدّم في "كان" يجوز في "ما زال" وأخواتها(٧).

رابعاً: الحذف:

- سقوط اللام الفارقة:

"إنَّ" حرف ناسخ مثقّل، يعمل في جزئي الجملة الاسمية نصباً للأول ورفعاً للثاني، وقد يُخفّف بحذف مُثقّله - عند البصريين -، فيعمل ويهمل، ويدخل - مهملاً - على الجملتين الاسمية والفعلية، فإذا دخل على الأولى فقيل: إن زيدٌ قائم، وقع لبس بين "إن" المخففة والنافية، ولذا يتعين دخول "اللام"(٨) في ثاني الجزئين للفرق

(١) انظر: الإنصاف ١/ ١٥٥، التبيين ٣٠٢، التوطئة ٢٢٨، شرح المفصل ٧/ ١١٤، شرح التسهيل ١/ ٣٥١، البسيط ٢/ ٦٧٤، الارتشاف ٣/ ١١٧٠.

(٢) انظر: شرح عيون الإعراب ١٠١، أسرار العربية ١٣٩.

(٣) انظر: شرح المفصل ٧/ ١١٤، الارتشاف ٣/ ١١٧٠.

(٤) البيت من الطويل، بلا نسبة في الكتاب ٤/ ٢٢٢، الخصائص ١/ ١١٠، وله في سمط اللآلي ١/ ٤٣٤.

(٥) انظر: التبيين ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٦) منها نصب (خيراً) بمحذوف، ومنها الضرورة، ومنها أن "لا" ليست هي الأصل، بل "ما".

(٧) انظر: الإنصاف ١/ ١٥٦، التبيين ٣٠٤، الارتشاف ٣/ ١١٧٠.

(٨) اختلف في هذه "اللام"؛ فقيل هي الابتدائية لزمت للفرق، وعليه أكثر نحاة بغداد، وهو اختيار ابن=

بين الاثنتين، فيقال إن زيدٌ لقائم؛ إن أريد المخففة، وإن زيد قائم، مراداً النافية.

وينفرد النفي بأنّه يُسوّغ إسقاط هذه "اللام" إن أتى بعد "إن"، وذلك لتعيّن كونها المخففة، إذ لا يدخل النفي على النفي، نحو: إن زيدٌ لن يقوم، أو لم يقم، أو لمّا يقم، أو ليس قائما، أو ما يقوم، لزوال اللبس(١).

خامساً: العامل:

- رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر:

يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة على الفاعلية(٢)، والاسم الظاهر في لغة لبعض العرب، حكاها سيبويه(٣) والفراء وغيرهما(٤)، وهي لغة قليلة وضعيفة(٥)، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه وخير منه عمه(٦)، وعده بعضهم ضرورة(٧). وعلة ضعفها أن اسم التفضيل لم يجر على الفعل معنىً وإن جرى لفظاً(٨)، فضعفت مشابهته له(٩)، كما أنّ الأسماء لا تعمل في أمثالها(١٠).

= عصفور وابن مالك، وقيل هي لام أخرى اجتلبت للفرق، و قول أبي علي الفارسي واختيار الأستاذ أبي علي، وابن أبي الربيع (الارتشاف ٣/ ١٢٧١).

(١) انظر: الأزهية ٤٦-٤٧، الملخص ١/ ٢٣٨، العمدة ١/ ٢٣٧، الارتشاف ٣/ ١٢٧١، الهمع ١/ ١٨١.

(٢) انظر: الرضي ٣/ ٤٦٤، الارتشاف ٥/ ٢٣٣٥، أوضح المسالك ٣/ ٢٩٧، الهمع ٥/ ١٠٧.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٢، شرح المفصل ٦/ ١٠٦، شرح التسهيل ٣/ ٦٥، العمدة ٢/ ٧٧٢، الرضي ٣/ ٤٦٤، الارتشاف ٥/ ٢٣٣٥.

(٤) انظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٣٥.

(٥) انظر: شرح المفصل ٦/ ١٠٦ ، شرح التسهيل ٣/ ٦٥، العمدة ٢/ ٧٧٢، أوضح المسالك ٣/ ٢٩٧، الهمع ٥/ ١٠٧.

(٦) انظر: شرح المفصل ٦/ ١٠٦، شرح التسهيل ٣/ ٦٥، الرضي ٣/ ٤٦٤.

(٧) انظر: الإرشاد ٢٠٥.

(٨) انظر: الإرشاد ٢٠٥.

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٣٩، الرضي ٣/ ٤٦٤.

(١٠) انظر: شرح المفصل ٦/ ١٠٥.

ويجوز باطّراد عند جميع العرب أن يرفع الاسم الظاهر فاعلاً بشروط؛ هي أن يكون مفضلاً على نفسه باعتبارين، واقعاً بين ضميرين، ثانيهما له، والآخر للموصوف، وينفرد النفي باشتراط ورود التفضيل في سياقه، وهو الوارد عن العرب(١)، ومثاله المشهور مسألة الكحل: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحل منه في عين زيد(٢)، وشاهده قوله ﷺ: «مامن أيّام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة»(٣)، وقول الشاعر:

ما رأيت امرأً أحبُّ إليه البذ لُ منهُ إليك يا ابنَ سنانِ(٤)

وقد منع النحاة ـ غير الأعلم ـ أن يرتفع (الكحل) على الابتداء و(أحسن) خبره، والعكس(٥).

وقاس ابن مالك على النفي النهي و الاستفهام المراد به النفي، فأجاز استعماله بعدهما(٦)، نحو: لا يكن غيرك أحبّ إليه الخير منه إليك، و: هل في الناس رجلٌ أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن.

ومنعه أبو حيان، قال: "والأولى الاقتصار فيه على مورد السماع، ولا يقاس عليه، إذ رفع أفعل التفضيل للظاهر على سبيل الشذوذ، على أن إلحاق ما ذكر ظاهر القياس"(٧).

(١) انظر: شرح التسهيل٣/ ٦٥، العمدة ٢/ ٧٧٣، لباب الإعراب ٤٨٦، الرضي٣/ ٤٦٤، الارتشاف ٥/ ٢٣٣٥، أوضح المسالك ٣/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨، الهمع ٥/ ١٠٧

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٢، الارتشاف ٥/ ٢٣٣٥، أوضح المسالك ٣/ ٢٩٧، الهمع ٥/ ١٠٧.

(٣) أخرجه ابن ماجة في السنن ١/ ٥٥٠ – كتاب الصيام – باب صيام العشر (بلفظ مختلف).

(٤) البيت من الخفيف، في العمدة ٢/ ٧٧٣، الارتشاف ٥/ ٢٣٣٦.

(٥) انظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٣٧.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٦٥، الارتشاف ٥/ ٢٣٣٦، الهمع ٥/ ١٠٨.

(٧) الارتشاف ٥/ ٢٣٣٧.

المبحث الثاني: ما يختصّ به بعض حروف النفي

"لا" و "ما" و "ليس" و "لم" و "لمّا" هي حروف النفي التي تختصّ بأحكام عمّا سواها، إذ تنفرد أولاها بستة أحكام، و الأخيرة بثلاثة أحكام، ولكل واحدة غيرهما حكم واحد.

ترد هذه المسائل في أبواب نحوية متفرّقة، خمس منها في باب الحذف، وهي: حذف المنفي بـ "لمّا"، حذف فعل الشرط المسبوق بـ "لا"، حذف "لا" جواباً للقسم، حذف خبر "ليس"، وحذف المستثنى بعدها، واثنتان في باب الزيادة؛ هما: زيادة "لا" توكيداً للنفي، وزيادة "إن" الكافة بعد "ما"، واثنتان في باب التوكيد، هما: توكيد المضارع المنفي بـ "لا" و بـ "لم"، وواحدة في العامل؛ وهي وجوب إظهار "أن" الناصبة بعد "لا"، وواحدة في الإضافة، وهي قطع "غير" عن الإضافة. وفيما يلي تفصيل ذلك، مقسمة حسب الحروف:

١- ما تختص به "لا":

أ- جواز حذف فعل الشرط:

يجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة "إن"، حال كونها مقرونة بـ "لا" النافية، ويقتصر على ما ذكر مع الجواب، وهو كثير، كقولك: افعل وإلاّ تندم، ومنه قول الأحوص:

فطلِّقها فلستَ لها بكفؤٍ ... وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَك الحُسَامُ(١)

أي: وإلاّ تُطلّقها، فحذف فعله واكتفى بالأداة؛ لدلالة فطلقها عليه.

وكذا قول الشاعر:

مُنىً إن تكنْ حَقًّا تكن أحسنَ المُنى ... وإلاّ فقد عشنا بها زمناً رَغْدا(٢)

(١) البيت من الوافر، في ديوانه ١٨٣.

(٢) البيت من الطويل، لرجل من بني حارث في ذيل الأمالي ٣/١٠٢، وغير منسوب في العمدة ١/٣٦٨.

يريد : وإلاَّ تكن....[1].

وقد يتخلف واحدٌ من "إن" والاقتران بـ"لا"، وقد يتخلفان معاً.

فمن الأوّل ما حكاه ابن الأنباري عن العرب (من سَلّم عليك فسلم عليه، ومن لا فلا تعبأ به)[2]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿إن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً﴾[3]، ومن الثالث قول الشاعر:

متى تؤخذوا قَسراً بظنّةِ عامر ولم ينجُ إلاَّ في الصِّفادِ يزيدُ[4]

أي: متى تثقفوا تؤخذوا[5].

ب- زيادة "لا" توكيداً للنفي:

"لا" حرف نفي، إذا سُبق بمثله أتى مؤكّداً له، وعُدّ زائداً، وذلك بعد "واو" العطف، كقولك: مررت برجل لا قائم ولا قاعد، وما قام زيد ولا عمرو، والمعنى: مررت برجل لا قائم وقاعد، وما قام زيد وعمرو، فـ"الواو" مشركة بين الاسمين والفعلين في النفي، كما يحدث ذلك في الإثبات، ولا يحتاج إلى "لا" مرة أخرى، غير أنّها زيدت لضربٍ من التأكيد[6]. ومنه قوله تعالى: ﴿لا بارد ولا كريم﴾[7] ﴿فما لنا من شافعين ولا صديق حميم﴾[8]، وقول الشاعر:

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٩، العمدة ١/٣٦٨ - ٣٦٩، شرح الجمل ٢/٢٠٠، التصريح ٢/٢٥٢.

(٢) الإنصاف ١/٧٢.

(٣) النساء: ١٢٨.

(٤) البيت من الطويل، في شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٩، الدرر ٥/٩٠.

(٥) انظر: التصريح ٢/٢٥٢.

(٦) انظر: الأصول ١/٤٠٣، ٢/٥٩، التبصرة ١/١٣٧، الأزهية ١٥١، نتائج الفكر ٢٥٩، الرصف ٣٤٤، الجنى ٣٠١.

(٧) الواقعة: ٤٤.

(٨) الشعراء: ١٠٠.

ما كانَ يرضَى رسولُ اللهِ فعلَهما والطيِّبانِ أبو بكرٍ ولا عمرُ(١)

وقول أنس بن العباس:

لا نسبَ اليومَ ولا خلّةً اتّسعَ الخَرْقُ على الراقع(٢)

وعن فائدة زيادتها يقول المبرد: "و "لا" المؤكّدة تدخل في النفي لمعنى، تقول: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو، إذا أردت أنّك لم يأتكَ واحدٌ منهما، على انفراد ولا مع صاحبه؛ لأنّك لو قلت: لم يأتني زيد وعمرٌو، وقد أتاك أحدهما لم تكن كاذباً"(٣).

جـ- اطّراد حذف "لا" في جواب القسم:

الحذف من ظواهر العربية، فقد يحذف الاسم والفعل والحرف إذا عُلم المعنى ودلّ الدليل، ومن أصناف حذف الحروف حذف همزة الاستفهام، وبعض حروف الجر، ومنه كذلك حذف حرف النفي "لا".

وينفرد هذا الحرف بكونه لا يحذف في جواب القسم غيره، وأنّه لا يحذف من حروف النفي سواه(٤)، قال ابن أبي الربيع: "لا تجد حرف النفي محذوفاً إلاّ في هذا الموضع"(٥) وقال الصيمري: "ولا يجوز الحذف في شيء من أجوبة القسم إلاّ في "لا" "(٦).

فهي لا تحذف إلاّ في جوابٍ لقسم إن كان فعله مضارعاً، وذلك أنَّ للقسم أدواتٍ تصله بالمقسم به، ولا يتّصل إلاّ ببعضها، فـ"اللام" و"إنّ" في الإثبات، و"ما" و"لا" في النفي، ومثاله: والله لا أضربك، والله ما أكرمك(٧).

(١) البيت من البسيط، في الرصف ٣٤٤.

(٢) البيت من السريع، في الكتاب ٢/ ٢٨٥.

(٣) المقتضب ٢/ ١٣٤-١٣٥.

(٤) قد يحذف غيره في الشعر ضرورة كما مرّ في حرف النفي المتّصل بالناسخ "زال" وأخواته.

(٥) البسيط ٢/ ٩٢٠.

(٦) التبصرة ١/ ٤٥٤.

(٧) انظر: المقتضب ٢/ ٣٣٤.

وحذفها هاهنا جائز ـ مع إرادة النفي ـ وهو كثير، تقول: والله أفعل؛ أي: لا أفعل(١). وإنما جاز ذلك لأنّه موضع لا يُلبس بالإيجاب؛ لأنّه لو أريد الثاني لقيل: لأفعلنَّ، فلمّا خلا من "اللام" و "النون" علم إرادة النفي(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾(٣)، وقول امرئ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطّعوا رأسي لديك وأوصالي(٤)

وقول الآخر:

تالله يبقى على الأيَّام ذو حَيَدٍ بمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ(٥)

ويكون الحذف قليلاً إن كان الفعل ماضياً، ويُسهله تقدم "لا" على القسم، كقول الشاعر:

فلا والله نادى الحيُّ قومي طوال الدهر ما دُعِي الهديل(٦)

وهو بلا قسم مسموع(٧).

د- تقدير "لا" مُصَحِّح للجزم بعد النهي:

يجزم المضارع إن وقع جواباً للشرط، أو ما أشبهه؛ من أمر ونهي واستفهام وتمن وعرض وتحضيض(٨).

(١) انظر: الأصول ١ / ٤٠٠، ٢ / ٢٠٠، الشعر ١ / ٥٤، ٥٦، التبصرة ١ / ٤٥٣، أسرار العربية ٢٧٨، شرح الجزولية ٢ / ٨٦٨، شرح التسهيل ١ / ٣٣٤ - ٣٣٥، العمدة ١ / ١٩٨، البسيط ٢ / ٦٧١، ٢ / ٩٢٠، الرصف ١٩٨، الارتشاف ٣ / ١١٦٠، المغني ٢ / ٦٣٧.

(٢) انظر: الأصول ٢ / ٢٠٠، أسرار العربية ٢٧٨.

(٣) يوسف: ٨٥.

(٤) البيت من الطويل، في ديوانه ٣٢.

(٥) البيت من البسيط، لأمية بن عائذ في الكتاب ٣ / ٤٩٧، الأصول ١ / ٤٣٠.

(٦) البيت من الوافر، بلا نسبة في المغني ٢ / ٦٣٧.

(٧) انظر: المغني ٢ / ٦٣٧.

(٨) انظر: شرح الجمل ٢ / ١٩٢.

وتنفرد "لا" النافية بكون تقديرها في موضع جواب النهي شرطاً لصحة الجزم به، وهو أن تضع شرطاً مقروناً بـ "لا" النافية مع صحّة المعنى، فيجوز أن تقول: لا تعص الله يغفر لك؛ لأنّه يسوغ: إن لا تعص الله يغفر لك، ولا يصح: لا تعص الله تندم، لعدم صحة: إن لا تعص الله تندم(١). هذا على شرط غير الكسائي(٢)، قيل: ومعه الكوفيون كذلك(٣).

هـ- وجوب إظهار "أن" الناصبة:

ينتصب الفعل المضارع بـ "أن" المضمرة جوازاً ووجوباً، فمن الأول انتصابه إذا سبق بـ "لام" التعليل الجارة، نحو: جئت لأتعلم، فيجوز أن يقال: جئت لأن أتعلم.

وتنفرد "لا"(٤) بكونها الحرف الذي يغيّر حكم "أن"، فيجعلها واجبة الإظهار بعد الإضمار إن اقترنت بالفعل(٥)، كقوله تعالى: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾(٦).

و لا يجوز الفصل بين "لام كي" والفعل المنصوب بسواها؛ لأن "اللام" حرف جر، وما بعدها في تأويل المجرور، والفصل بـ "لا" بين الجار والمجرور واردٌ في فصيح الكلام، نحو: غضبت من لا شيء، وجئت بلا زاد.

وعلة لزوم الإظهار تعيّن الفصل بين المتماثلين؛ لأنهم لو قالوا: جئت للا تغضب، كان في ذلك قلق في اللفظ، ونبوة في النطق، فتجنبوه بإظهار "أن"(٧).

(١) انظر: المتبع ٢/٥٣٦، شرح الجمل ٢/١٩٢ - ١٩٣، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥١، التصريح ٢/٢٤٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٢، التصريح ٢/٢٤٢.

(٣) شرح الجمل ٢/١٩٣.

(٤) ساوى النحويون بين كون "لا" نافية أو زائدة، ولا أراها ناقضة لاختصاص "لا" النافية بهذا الحكم؛ لكون الزوائد إنّما تنبعث من حروفها الأصلية بعد خروجها عن معناها أو استعمالها.

(٥) انظر: القواعد والفوائد ١٠٧، شرح التسهيل ٤/٤٩، المساعد ٣/١٠٩، الهمع ٤/١٤٠.

(٦) الحديد: ٢٩.

(٧) انظر: المساعد ٣/١٠٩، الهمع ٤/١٤٠ - ١٤١.

و- جواز توكيد المضارع المنفيّ بـ "لا" بقلة:

توكيد المضارع بإحدى النونين له أحكام، فإمَّا أن يكون واجباً، أو جائزاً، أو ممتنعاً. والجائز يكون كثيراً وقليلاً، فمن الثاني وهو القليل توكيد المضارع المسبوق بـ "لا" النافية(١)، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن...﴾(٢).

وأكثر المتأخرين يتأوّل هذا بنهي، وردّه ابن مالك: لأنّ المعنى ينافي ذلك(٣).

ومنه في الشعر:

فَرِشني بخيرٍ لا أكوننْ ومِدحتي كناحتِ يوماً صخرةٍ بعسيلِ(٤)

٢- ما تختص به "لم":

جواز توكيد المضارع بعد "لم" ضرورة:

ومن الجائز بقلة في توكيد المضارع بالنون؛ أن يكون الفعل مجزوماً بـ "لم"، وهو خاص بالضرورة(٥)، ومنه قول الراجز:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما

شَيخاً على كرسيه معمّما(٦)

٣- ما تختصّ به "لما":

جواز حذف المنفيّ بعد "لمّا":

الحذف يدخل النفي تخفيفاً عند أمن اللبس وبوجود الدليل، وكما يجوز

(١) انظر: المتّبع ٢/ ٦٦١ - ٦٦٢، التخمير ٤/ ١٨٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٣، العمدة ١/ ٣٢٥، ٣٢٨، التصريح ٢/ ٢٠٤.

(٢) الأنفال: ٢٥.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٤، العمدة ١/ ٣٢٨.

(٤) البيت من الطويل، في معاني الفراء ٢/ ٨٠، العمدة ١/ ٣٢٨.

(٥) انظر: التبصرة ١/ ٤٣١، المقتصد ٢/ ١١٣٠، التوطئة ٣٥٧، شرح الجزولية ٣/ ١١٠١.

(٦) اختلف في نسبته، فقيل لابن جبابة اللص، وقيل غيره (انظر: الخزانة ١١/ ٤٠٩) وهما في الكتاب ٣/ ٥١٦.

حذف الحرف كما في القسم، يجوز حذف المنفي إن كان حرفه "لَمّا"، فتُذكر ويُسكت عليها، تقول: خرجت ولَمّا، أي: ولَمّا تخرج، وشارفت المدينة ولَمّا... وهكذا(١).

ومنه قول الشاعر:

فجئت قبورهم بدْءًا ولَمّا فناديت القبور فلم يُجبنه(٢)

أي: ولَمّا أكن بدءًا قبل ذلك؛ أي سيّدا.

قال سيبويه: "و"ما" في "لَمّا" مغيّرة لها عن حال "لم"، كما غيرت "لو" إذا قلت: لو ما ونحوها، ألا ترى أنّك تقول: لَمّا، ولا تتبعها شيئاً، ولا تقول ذلك في "لم"(٣).

وعلة الجواز في (لَمّا) أنّها نفي (قد فَعَل)، فكما يجوز حذف الفعل والاكتفاء بـ "قد"، فكذلك في نفيه(٤).

ولا يجوز مثل هذا في باقي أخواتها، وهو في "لم" خاصّ بالشعر، نحو قول إبراهيم بن هرمة:

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لَمِ(٥)

٤- ما تختصّ به "ما":

زيادة "إنْ" الكافة بعد "ما":

لا تزادُ "إن" -وهي كافّة- إلاّ بعد "ما" الحجازية(٦)، وذلك نحو: ما إن زيدٌ منطلقٌ، فيمتنع ما بها من النصب الذي كان في نحو: ما زيدٌ منطلقاً، وتردها إلى

(١) انظر: المقتصد ٢/١٠٩٣، التوطئة ١٤٨، شرح الجزولية ٢/٤٨٩، التخمير ٤/٨٨، البسيط ١/٢٣٧، الارتشاف ٤/١٨٥٩.

(٢) البيت من الوافر، بلا نسبة في المغني ١/٢٨٠، الدرر ٥/٦٩.

(٣) الكتاب ٤/٢٢٣.

(٤) انظر: شرح الجزولية ٢/٤٩٠، شرح الجمل ٢/١٨٩.

(٥) البيت من الكامل، في الخزانة ٩/٨.

(٦) وتزاد غير كافة في مواضع: بعد "ما" الموصولة، والمصدرية، و "ألا" الاستفتاحية، وقبل مدّة الإنكار (الجنى ٢١٠ - ٢١١).

الابتداء، ولا يكون الخبر إلاّ مرفوعاً، كما يكون ذلك بدخول "ما" على "إنَّ" الثقيلة، إذ يمتنع النّصب وتردّ إلى الابتداء، في نحو: إنّما زيدٌ أخوك(١).

ومن شواهده قول زهير:

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم تَخَالُجُ الأمر إنَّ الأمرَ مشترك(٢)

وقول فَروة بن مُسيك:

فما إن طبّنا جبنٌ ولكن منايانا ودولة آخرينا(٣)

قال سيبويه: "وتكون لغواً في قولك: ما إن يفعل، وما إن طبّنا جبن، وأمَّا "إن" مع "ما" في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة "ما" في قولك "إنّما" الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف "ليس" وبمنزلتها"(٤).

وهذا هو قول البصريّين، ويرى الكوفيون أنَّ "إن" نافية مؤكّدة لـ "ما"(٥)، كما يُجمع بين "اللام" و"إنّ" لتوكيد الإثبات، وعند الفراء أنَّ "ما" و"إن" حرفا نفي ترادفا كما يترادف حرفا التوكيد على الشيء(٦).

قال ابن جنّي: "ولو كانت "إن" في "ما إن" نفياً، كما أنها في الابتداء نفي، لكان الكلام إيجاباً؛ لأنّه كان يكون نفي النفي"(٧).

وكذا ردّه ابن مالك لوجهين: أنّها لو كانت نافية مؤكّدة لم تغيّر العمل، وأنّ

(١) انظر: المقتضب ١/٥١، ٢/٣٦٣، الأصول ١/٢٣٦، التبصرة ١/٤٥٩، الأزهية ٥١، التخمير ٤/١١٢، الرصف ١٩١، الارتشاف ٣/١٢٠٠

(٢) البيت من البسيط، في ديوانه ١٦٥.

(٣) البيت من الوافر، في الكتاب ٣/١٥٣، شرح أبيات سيبويه ٢/١٠٦.

(٤) الكتاب ٤/٢٢٠ – ٢٢١، وانظر: ٣/١٥٣، ٤/٢٢٢.

(٥) انظر: الإنصاف (م ٨٩) ٢/٦٣٦ – ٦٤٠، شرح التسهيل ١/٣٧١، الارتشاف ٣/١٢٠٠، الجنى ٢١٠.

(٦) انظر: معاني الفراء ٣/٨٥، المفصل ٣١٢، التخمير ٤/١١٣، شرح المفصل ٨/١٢٩، البرهان ٣/٧٥.

(٧) البصريات ١/٦٥٠

العرب استعملت "إن" زائدة بعد "ما" بمعنى "الذي" و"ما" المصدرية لشبهها في اللفظ بـ"ما" النافية(١).

٥- ما تختصّ به "ليس":

أ - جواز حذف المستثنى:

الحذف في العربية مبني على الاستخفاف والعلم، ولذا يجوز سقوط المستثنى إن سبقت أداته "إلاَّ" و"غير" بـ "ليس"، نحو قولهم: جاءني زيد ليس إلاَّ، أو ليس غير، وتقديره: ليس الجائي إلاَّ هو، أو ليس غيره(٢).

قال سيبويه: "هذا بابٌ يحذف المستثنى فيه استخفافاً، وذلك قولك: (ليس غير) و(ليس إلاَّ) كأنه قال: ليس إلاَّ ذاك وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعنى"(٣).

ولو سبقت الأداة بنفي غير "ليس" لم يجز ذلك، يقول القرافي: "والحذف الذي استعملوه بعد "إلاَّ" و"غير" إنما يستعمل إذا كانت "إلاَّ" و"غير" بعد "ليس"، ولو كان مكان "ليس" غيرها من الألفاظ التي للجحد لم يجز الحذف، فلا تقول: لم يكن إلاَّ، ولا: لم يكن غير"(٤). وأجازه الأخفش وابن مالك(٥).

ب - جواز حذف خبرها:

تختص "ليس" - فيما ذهب إليه الفراء وابن مالك وغيرهما - بأنّها الفعل الناسخ الذي يجوز حذف خبره والاقتصار على اسمه في الاختيار بلا قرينة، غير كون الاسم نكرة عامة، تشبيهاً لها بـ "لا"، وقد مضى بيان المسألة(٦).

(١) انظر: شرح التسهيل ١ / ٣٧١.

(٢) انظر: الأصول ١ / ٢٨٣، الاستغناء ٢٢٦، الرضي ٢ / ١٣٣، الهمع ٣ / ٢٨٠.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٤٤ - ٣٤٥.

(٤) الاستغناء ٢٢٦.

(٥) انظر: الهمع ٣ / ٢٨٠.

(٦) انظر: الحمل على النظير ٢١.

جـ- قطع "غير" عن الإضافة:

"غير" اسم ملازم للإضافة معنىً، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى، وتنفرد "ليس" بأنّ تقدمها شرطٌ لهذا القطع. نحو: قبضت عشرةً ليس غير، وفيها حينئذ أربعة أوجه؛ الضم والفتح تنويناً وبدونه.

فإن فتحت بلا تنوين فالمضاف إليه محذوف لفظاً منويٌّ ثبوته، واسم "ليس" مضمر.

وإن ضمت بلا تنوين؛ فالمبرد والمتأخرون يرونها ضمة بناء لشبهها بالغايات كـ(قبل وبعد)، فتعرب اسماً أو خبراً، والأخفش يراها إعراباً؛ لأنه ليس زماناً كـ(قبل وبعد) و لا مكاناً كـ(فوق وتحت)، وهو بمنزلة (كل وبعض)، وعليه فهو اسم محذوف الخبر، ويراه ابن خروف محتملاً الوجهين.

وإن نوّنت فتحاً وضماً فالحركة إعراب؛ لأن التنوين إمّا للتمكن فلا يلحق إلاّ المعرب، و إما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور(١).

ونصّ ابن هشام على أن سبق "غير" المقطوعة عن الإضافة بـ "لا" لحن، فلا يقال: لا غير(٢).

ونقل عن السيرافي وابن السراج وأبي حيان بأنّ "لا" كـ "ليس"، يُسوّغ سبقُها "غيرا" قطْعَها عن الإضافة(٣).

(١) انظر: الاستغناء ٢٢٧ – ٢٢٨، الرضي ٢/١٣٣، ١٣٤، المغني ١/١٥٧ – ١٥٨، الهمع ٣/١٩٧.

(٢) انظر: المغني ١/١٥٧.

(٣) انظر: الهمع ٣/١٩٧.

الخاتـمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

فهذا إجمال لما خرجت فيه من البحث بما يختص به النفي من معالم ونتائج، من أهمها:

- سبق كثير من المؤلفات هذا البحث للحديث عن النفي، غير أنّه لم يفد منها، لعمومها وخصوصه، إذ تعلّق الأخير بما ينفرد به هذا المعنى دون المساس بعموم أحكامه.

- النفي معنىً من المعاني النحوية كالتأنيث والتنكير وسواهما، وكل منهما يتمايز عن الآخر، غير أنّ بروز النفي في انفراداته فاق غيره، ومن هنا جاءت فكرة البحث.

- لكل من المدرستين الشهيرتين اصطلاح خاص، غير أن اصطلاح البصرية (النفي) أعمّ وأدق في الاستعمال من استعمال الأخرى لـ(الجحد).

- اجتهد البحث في إثبات تعريف اصطلاحي للنفي، بعد تعثر الوقوف عليه في الكتب المتقدمة.

- امتدت دلالة النفي على أنواع الكلم الثلاث في العربية، فأتى حرفاً وفعلاً واسماً.

- اجتماع أداتين في العربية ممتنع إلا على سبيل التوكيد، سوى النفي الذي يسوغ توالي أداتيه مع إحالة المعنى لأصله وهو الإيجاب.

- يتشابه النفي في سمته وبعض أحكامه مع النهي والاستفهام، ولذا سُمّيا الشبيهين، واستدعى الوقوف على هذا الوفاق حذف كثير من المسائل بعد نضجها عندما اتضح مشاركة أحدهما للنفي، وكان من نتائج هذا صنع عمل آخر سمّي بـ "أشباه النفي" أُبين فيه عن أوجه الشبه بين المعاني الثلاث، مع تحليل مسائلها

مقسمة بأبواب خاصة.

- عدّ النفي ضمن دلالات العموم، وكان هذا موجباً لاقترانه بالتنكير في مسائل عدة؛ لتواردها مع تلك الدلالة.

- من أظهر مسائل الأصول في النفي(حمل النظير مع النظير)، إذ بدا فاشياً في أدواته على نحو لم يتكرر في غيره من المعاني.

- شاع في كتب النحو واللغة استعمال كلمات لم ترد إلاّ في سياق النفي، جمعها البحث وصنّفها، ثم أسقطها بعد الوقوف على نصّ لأبي حيان يُبين عن مشاركة النهي له.

- زيادة الحروف النحوية إن كانت حرفاً هجائياً بدت ظاهرة مع النفي، كزيادة "الباء" و "الواو" في الأخبار.

- كان النفي مسوّغاً لأحكام كثيرة في أبواب عدة، كالإضمار والتقديم والحذف والعمل...

- تعلّق الانفراد ببعض الحروف النافية لا بالمعنى ذاته، ولذا أفردت تلك الأدوات في مبحث مستقل، وهي "لا، ما، ليس، لم، لمّا" ولم يمكن سحب الانفرادات على النفي عامة لخصوصها بتلك الأدوات.

- هذا أبرز ما وصل إليه العمل، والله أسأل القبول والرضا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة / لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية.
- اختصاص اللفظ بالنفي / د. إبراهيم السامرائي، المجلة الثقافية بالأردن، العدد ٢٤، رمضان ١٤١١(١٠٦ - ١١٢).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وتعليق: د. مصطفى النماس، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م، دار المدني، جدة.
- الإرشاد في علم الإعراب / لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي (ت ٦٩٥هـ)، تحقيق: د/ عبد الله البركاتي ود/ محسن العميري، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة.
- الأزهية في علم الحروف / لعلي بن محمد النحوي الهروي(ت ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- أساليب النفي في العربية - دراسة وصفية تاريخية، د/ مصطفى النماس / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، مؤسسة علي الصباح.
- أساليب النفي في القرآن / أحمد ماهر البقري، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، مطبعة دار نشر الثقافة، الأسكندرية.
- أسرار العربية / لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧م، مطبعة الترقي بدمشق.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء / لأحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت

٦٨٢هـ) تحقيق: د. طه محسن، ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢م، مطبعة الإرشاد، بغداد، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية - العراق.

- أسلوب النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي / د. خليل عمايرة.

- الأشباه والنظائر في النحو / لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٥ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الأصول في النحو / لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. الفتلي، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- أعجب العجب في شرح لامية العرب / لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، سعد الدين، سوريا.

- الاقتراح في أصول النحو وجدله / لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود الفجال، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، مطبعة الثغر.

- ألفاظ العموم والشمول/ لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، دار الجيل، بيروت.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- الإيضاح العضدي / لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار العلوم، الرياض.
- البرهان في علوم القرآن / لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيلي (ت ٦٨٨ هـ)، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز/ لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد النجار، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- تاج العروس من جواهر القاموس / لمحب الدين أبي فيض محمد مرتضى الزبيدي، دراسة وتحقيق: علي شيري، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الفكر، المكتبة التجارية.
- التبصرة والتذكرة/ لأبي محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصيمري (ق ٤هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، دار الفكر - دمشق، منشورات جامعة أم القرى بمكة.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين/ لأبي البقاء بن عبد الله بن

الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.

- التحفة الوفية بمعاني حروف العربية / لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم محمد الصفاقسي (ت ٧٤٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. صالح العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد التاسع عشر، جمادى الأولى ١٤١٨هـ - سبتمبر ١٩٩٧م.
- التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب / لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- تذكرة النحاة / لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- التصريح بمضمون التوضيح / للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الفكر.
- تفسير البحر المحيط / لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، دار الفكر، بيروت.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لأبي عبد الله بن بري (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- تهذيب إصلاح المنطق / لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فوزي مسعود، ١٩٨٦م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- تهذيب اللغة / لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، حققه وقدم له: عبد السلام هارون، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، المؤسسة المصرية العامة - الدار المصرية.
- توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك / لبدر الدين أبي علي حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الثانية، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.
- التوطئة / لأبي علي عمر الشلوبين (ت ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. يوسف المطوع، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، مطابع سجل العرب.
- الجمل في النحو / لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي الحمد، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت - دار الأمل، إربد.
- الجنى الداني في حروف المعاني / لبدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- حروف المعاني / لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي الحمد، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل، إربد.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، الهيئة المصرية العامة.
- الخصائص / لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٣هـ)، محمد علي النجار، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

- دراسة النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء / المختار أحمد ديره، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، دار قتيبة، بيروت - دمشق.
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون / لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار القلم، دمشق.
- دلائل الإعجاز / لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق محمود شاكر، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ، مطبعة المدني، القاهرة.
- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبطه وصححه: مصطفى السقا وجماعه، دار المعرفه، بيروت.
- ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق: عادل سليمان، ١٣٩٠هـ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة: د. نوري القيسي، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، بغداد.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، ١٩٦٩م، دار المعارف، القاهرة.
- ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، ١٤٠٣هـ - ٩٨٣م، بيروت.
- ديوان حاتم الطائي، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، بيروت.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، ١٣٦٣هـ، دار الكتب.
- ديوان كثير عزة، تحقيق: هنري بيرس، ١٩٢٨م، الجزائر.
- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: د. إحسان عباس، ١٩٦٢م، الكويت.
- ذيل الأمالي والنوادر / لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت

٣٥٦)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني / لأبي جعفر أحمد المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق.

- الزاهر في معاني كلمات الناس / لأبي بكر بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- سر صناعة الإعراب / لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق.

- سمط اللآلي المحتوي على اللآلي في شرح أمالي القالي / لأبي عبيد البكري الأونبي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٦م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

- سنن ابن ماجه / للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد = ضمن موسوعة السنة، الكتب الستة وشروحها، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٨٢م، دار الدعوة ـ دار سحتون.

- شرح أبيات سيبويه / لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد سلطاني، ١٩٧٩م، دار المأمون، دمشق، بيروت.

- شرح أشعار الهذليين / لأبي سعيد الحسن بن الحسين السّكري، تحقيق: عبدالستار أحمد ومحمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / لعلي بن محمد الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) دار إحياء الكتب العربية.

- شرح التسهيل / لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني

(ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩١م، مطبعة هجر.

- شرح جمل الزجاجي / لعلي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ١٤١٠هـ، مطابع مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل.

- شرح الرضي على الكافية / لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) طبعة جديدة مصححة، من عمل: يوسف بن عمر، منشورات جامعة قار، تونس.

- شرح شافية ابن الحاجب / لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الجياني (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان الدوري، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، مطبعة العاني، بغداد.

- شرح عيون الإعراب / لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ)، حققه وقدم له: د. حنا جميل حداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، مكتبة المنار، الأردن.

- شرح الكافية / لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: د. محمد عبد المجيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، مطبعة دار البيان بمصر.

- شرح الكافية الشافية / لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت ٦٧٢هـ) حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة

الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، دار المأمون للتراث، منشورات جامعة أم القرى، مكة.

- شرح اللمع / لأبي القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، حققه: د. فائز فارس، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، المجلس الوطني، الكويت.

- شرح المفصل / لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير / للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين (ت ٦٥٤هـ) درسه وحققه: د. تركي بن سهو العتيبي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض.

- الشعر = شرح الأبيات المشكلة الإعراب / لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: د. محمود الطناحي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- شعر أبي حية النميري، جمع وتحقيق: د. يحي الجبوري، ١٩٧٥م، وزارة الثقافة بدمشق.

- شعر النابغة الجعدي، تحقيق: عبد العزيز رباح، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، المكتب الإسلامي، دمشق.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، المكتبة الفيصلية، مكة.

- الصاحبي / لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية / لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، دار العلم للملايين، بيروت.
- صحيح البخاري / لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل = ضمن موسوعة السنة، الكتب الستة وشروحها، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٨٢م، دار الدعوة - دار سحنون.
- صحيح مسلم / لأبي الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) = ضمن موسوعة السنة، الكتب الستة وشروحها، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٨٢، دار الدعوة - دار سحنون.
- عروس الأفراح / لبهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣) = ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت.
- علل النحو / لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٢٥هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود الدرويش، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، مكتبة الرشد، الرياض.
- العين / لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، مؤسسة الأعلمي، بيروت - لبنان.
- الفروق في اللغة / لأبي هلال العسكري (ت ق ٥هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، منشورات دار الآفاق الجديدة.

- القواعد والفوائد في الإعراب / للسيد ركن الدين جمال الإسلام أبي محمد بن محمد الشوكاني (ت ٥٧١هـ)، حققه ودرسه: د. عبد الله بن حمد الخثران، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- كتاب سيبويه / لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- كشف المشكل في النحو / لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق: د. هادي مطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، مطبعة الإرشاد، بغداد.
- الكلم الذي يلزم لنفي / د. إبراهيم السامرائي، مجلة المنهل، العدد ٥٧٩، محرم وصفر ١٤٢٣هـ (٦٨ - ٧١).
- اللامات / لأبي القاسم عبد الرحمن ين إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، دار الفكر، دمشق.
- اللامات / لعلي بن محمد الهروي النحوي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد المنعم الرصد، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، مطبعة حسان، القاهرة.
- لسان العرب / لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.
- اللمع في العربية / لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية.
- المتبع في شرح اللمع / لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الحميد الزوّي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي.

- مجاز القرآن / لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت ٢١٠هـ)، تعليق: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة.
- مجالس ثعلب / لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة.
- مجالس العلماء / لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: علي النجدي ود. عبد الحليم النجار ود. عبدالفتاح شلبي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار سزكين.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة / لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: مصطفى السقا ود. حسين نصار، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م، مكتبة الفيصلية.
- المحيط في اللغة / لكافي الكفاة الصاحب إسماعيل بن عبّاد (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، عالم الكتب، بيروت.
- المسائل البصريات / لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر.
- المسائل الحلبيات / لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار القلم - دمشق، دار المنارة - بيروت.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات / لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: صلاح السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- المساعد على تسهيل الفوائد / لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دار الفكر بدمشق، منشورات جامعة أم القرى بمكة.
- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها / د. عبد الله الخثران، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان.
- المصون في الأدب / لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: عبد السلام هارون، ١٩٦٠م، الكويت.
- معاني القرآن / لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، عالم الكتب - بيروت.
- معاني القرآن / للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت ٢٠٧ - ٢٢٥هـ)، دراسة وتحقيق: ابن محمد أمين الورد، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، عالم الكتب.
- معاني القرآن وإعرابه / لأبي اسحاق إبراهيم السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، علم الكتب، بيروت.
- معجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن الكريم / لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: الشيخ عبد العزيز السيروان ويوسف بديوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار هانئ، دمشق.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، حققه: محمد محيي الدين

عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
- المقتصد في شرح الإيضاح / لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق.
- المقتضب / لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (رحمه الله)، عالم الكتب، بيروت.
- المقدمة الجزولية في النحو / لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق و شرح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، مطبعة أم القرى، القاهرة.
- الملخص في ضبط قوانين العربية / لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع الأشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة: د. علي سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٩٨٥م.
- منازل الحروف / لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- نتائج الفكر في النحو / لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، الطبعة الثانية، دار الاعتصام.
- النوادر في اللغة / لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، دار الشروق.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / لجلال الدين عيد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم و أ. عبد السلام هارون، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، مؤسسة الرسالة، بيروت.